



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّـة لخضر - الوادي
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصّص: محاسبة



مدى التزام المؤسسات الجزائرية بمبادئ
المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

- دراسة حالة: عينة من مؤسسات جزائرية -

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في المحاسبة

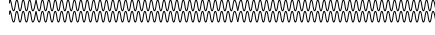
إشراف الدكتور:
محمّد فيصل مايدة

إعداد الطلبة:
عز الدين عمان
الهاشمي احمد
بلال تواتي إبراهيم
رياض عبد الصادق

الموسم الجامعي: 1442-1443هـ/2020-2021 م

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ
وَبِحَمْدِكَ

الأهداء



إليكم نهدي هذا البحث يا شعلة دروبنا، ونوفر طريقنا، ومن تستحقون الثناء لما بذلتم من عطاء، إلى والدينا الأعزاء حفظهم الله ومرعاهم وجعل الجنة داراً لهم .

إليكم يا من علمتمونا ووجهتمونا وأنزلنا سبل المعرفة، إليكم يا أساتذتنا الأفاضل نهديكم هذا العمل المتواضع، ثمرة اجتهادكم معنا وتقديرنا لما بذلتموه من أجلنا .

إلى كل طالب علم .

إلى كل من ساهم ولو بالقليل لإنجاح هذا العمل .

إلى الأستاذ الدكتور المشرف .

إلى زملائنا الطلبة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي .

نهديكم هذا العمل سائلين الله التوفيق والنجاح للجميع .

عز الدين عمان

الهاشمي حميد

بلال تواتي إبراهيم

مرياض عبد الصادق

شكرو عرفان

الحمد لله حمدا يوافي نعمته ويكافئ مزيده، ونشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل.

قال الله سبحانه وتعالى: {لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ} [إبراهيم: 07]

واقترء برسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي حثنا على الشكر فقال: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، فنتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور محمد فيصل مايدة على نصائحه وتوجيهاته وحرصه الدائم على متابعة إنجاز هذا العمل والتي دفعت به نحو الأفضل. ثم شكرنا لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي الذين كان لهم الفضل في تكويننا خلال جميع مراحل الدراسة الجامعية. وإلى كل الأساتذة والإطارات أفراد عينة الدراسة الذين تمت مقابلتهم واستقصاء آرائهم الموضوعية فلهم منا أسعى عبارات الشكر والاحترام. كما أشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الدراسة.

إلى كل هؤلاء جميعا نقول جزاكم الله خيرا، وبارك في جهودكم، وجعل ذلك في ميزان حسناتكم.

عز الدين عمان

الهاشمي حميد

بلال تواتي إبراهيم

مرياض عبد الصادق

المخلص

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي ولقد نشأ هذا التطور الحديث نتيجة لازدياد المنفرد في حجم وقرارات المؤسسات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، مما أدبإلإهتمام بها من قبل المنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية والجهات الأكاديمية ولما كان الإطار الفكري المحاسبي للشركات يعاني من القصور لعدم قدرته على تقديم إجابات محددة لعدد من المشاكل التي تواجه المحاسب مثل قياس التكلفة والعائد الإجتماعي فإن السؤال الرئيسي للمشكلة هي توفر المحاسبة أدوات قياس تستند إليه في قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية التي تساعد على تقديم المعلومات إلبالأطراف المعنية بما يكفل إجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع والدولة لمستوى الأداء الإجتماعي الذي يحققه المشروع.

Abstract

Social responsibility Accounting is considered alateststages of development of accounting and has emerged this development as a result of the increase in the size and the decisions of companies that have a financial impact, economic, social, and large-scale, leading toattentionby organizations, associations accounting and professional, academic..etc, hence what was the conceptual accounting frame work suffers from short comings of his inability to provide specific answers to a number of problems faced by the accountant, such as measuring the cost and social return, the main question of the problem is the availability of accounting measurement tools based on it in the measurement of costs and social benefits that help provide information to the parties concerned to ensure process of comprehensive assessment of the society and the state of the level of social performance achieved by the project.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

فهرس المحتويات

ص	المحتويات
VI	الإهداء
VI	شكر و عرفان
VI	الملخص
VI	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
19	الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة
19	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية
19	المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومبادئها
20	أولاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية
22	ثانياً: مبادئ المسؤولية الاجتماعية
22	المطلب الثاني: أهداف وأبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية
22	أولاً: أهداف المسؤولية الاجتماعية
23	ثانياً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية
25	ثالثاً: مجالات المسؤولية الاجتماعية
25	المطلب الثالث: أسباب بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية
27	المبحث الثاني: محاسبة المسؤولية الاجتماعية
27	المطلب الأول: ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
27	أولاً: نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية
29	ثانياً: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية
32	ثالثاً: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية
32	المطلب الثاني: اعتبارات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومزايا تطبيقه
34	المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية
34	أولاً: مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المؤسسة
34	ثانياً: مشكلة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المؤسسة
34	ثالثاً: مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي
37	المبحث الثالث: القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات
37	المطلب الأول: القياس المحاسبي
37	أولاً: مفهوم القياس المحاسبي
37	ثانياً: أهمية القياس المحاسبي الاجتماعي
37	ثالثاً: قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية
40	المطلب الثاني: الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية
40	أولاً: مفهوم الإفصاح الاجتماعي
40	ثانياً: أنواع الإفصاح الاجتماعي

41	ثالثا: نطاق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
42	رابعا: آليات الإفصاح الاجتماعي
43	المطلب الثالث: مفاهيم متعلقة بالأداء الاجتماعي
43	أولاً: تعريف الأداء الاجتماعي
43	ثانياً: مفهوم الأداء الاجتماعي
44	ثالثاً: مفهوم ومعايير القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي
48	المبحث الرابع: مخرجات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية
49	المطلب الأول: فوائد تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية
49	أولاً: بالنسبة للمؤسسة
50	ثانياً: بالنسبة للمجتمع
50	ثالثاً: بالنسبة للدولة
51	المطلب الثاني: محاسبة المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة
52	المطلب الثالث: الدراسات السابقة
52	أولاً: الدراسات العربية
54	ثانياً: الدراسات الأجنبية
55	خلاصة الفصل
56	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
57	تمهيد
57	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
57	المطلب الأول: مراحل إعداد الاستبيان
58	أولاً: عملية بناء الإستمارة
58	ثانياً: توزيع واسترجاع استمارة الاستبيان
59	ثالثاً: عملية معالجة الاستبيان
59	المطلب الثاني: هيكل الاستبيان
59	المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة وحدودها
60	أولاً: مجتمع الدراسة
60	ثانياً: حدود الدراسة
60	ثالثاً: عينة الدراسة
61	المطلب الرابع: تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
64	المبحث الثاني: معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج
64	المطلب الأول: تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة
64	أولاً: خصائص العينة من حيث متغير الجنس
65	ثانياً: خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي
65	ثالثاً: خصائص العينة من حيث التخصص العلمي
66	رابعا: خصائص العينة من حيث الوظيفة
67	خامسا: خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية
68	المطلب الثاني: معالجة وتحليل فقرات الاستبيان

68	أولاً: واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر
70	ثانياً: القياس والإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر
71	ثالثاً: متطلبات التبني السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية
73	المطلب الثالث: اختبار محاور الاستبيان
73	أولاً: المحور الأول
75	ثانياً: المحور الثاني
76	ثالثاً: المحور الثالث
80	خلاصة الفصل
81	الخاتمة
83	قائمة المصادر والمراجع
88	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
23	جدول 1: أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية
35	جدول 2: المشاكل الرئيسية في الدول النامية ونماذج للقوائم المحاسبية
60	جدول 3: طرق توزيع استمارة الاستبيان
61	جدول 4: يبين شرح أساليب الاحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة
62	جدول 5: نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبيان
63	جدول 6: خصائص العينة من حيث متغير الجنس
65	جدول 7: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي
65	جدول 8: توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي
66	جدول 9: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة
68	جدول 10: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة
68	جدول 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاهات الآراء الخاصة بواقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر
70	جدول 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاهات الآراء الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر
71	جدول 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاهات الآراء الخاصة بمتطلبات التبنّي السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية
72	جدول 14: نتائج اختبار ستيودنت للمحور الأول
75	جدول 15: نتائج اختبار ستيودنت للمحور الثاني
77	جدول 16: نتائج اختبار ستيودنت للمحور الثالث

قائمة الأشكال

الصفحة	الأشكال
52	الشكل 1: المؤيدون والمعارضون لتبني المسؤولية الاجتماعية
64	الشكل 2: خصائص العينة من حيث متغير الجنس
65	الشكل 3: يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي
66	الشكل 4: تمثل عينة الدراسة حسب التخصص العلمي
67	الشكل 5 : يمثل عينة الدراسة حسب الوظيفة
68	الشكل 6 : يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة

قائمة الملاحق

- الملحق رقم 1: مطبوعة الاستبيان..... - 90 -
الملحق رقم 2: مخرجات برنامج SPSS..... - 94 -
الملحق رقم 3: قائمة المحكمين

الدكتور/ محمد فيصل مايدة	أستاذ محاضر - أ - بجامعة حمه لخضر الوادي.
الدكتور /محمد الصالح بلول	أستاذ مشارك بجامعة حمه لخضر الوادي.
الأستاذ / بن عمر نذير	محافظ حسابات وطالب دكتوراء.

مُقَلَّمَةٌ

مقدمة:

إن التطور المتسارع للمجتمع الدولي، أفرز عدة قضايا ومشكلات إجتماعية تهدد بشكل أساسي هذا المجتمع، منها قضايا البيئة، الفقر، الصحة، حقوق الانسان وغيرها من القضايا ذات البعد الاجتماعي، ومع تزايد تطلعات المستهلكين والموظفين والمستثمرين وشركاء الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بدور الأعمال التجارية في المجتمع، وما يجري حالياً وضع مبادئ عامة ومبادئ توجيهية ومدونات قواعد لتنظيم سلوك الشركات. وتطالب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية بالمزيد من الشفافية والمساءلة، على ألا يقتصر ذلك على العمليات التجارية اليومية التي تضطلع بها الشركات، وأن يشمل كيفية تأثير تلك العمليات على المجتمع، ومع ظهور الفضائح المالية والمحاسبية الأخيرة ومالها من تأثير على أسواق رأس المال والمعاشات التعاقدية، بات من المسلم به الأخذ بمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات إضافة للمسؤولية الاقتصادية وذلك من أجل تحسين الأداء وزيادة فعاليته، فلم تعد الشركات تعتمد في بناء سمعتها من أجل تحقيق الربح على مراكزها المالية فحسب، ولم يعد تقييمها يعتمد على ربحيتها فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الذي يعتبر أحد الأساليب العلمية المتخذة في عمليات التقييم ومالها من إيجابيات.

والى مدة ليست بالبعيدة كانت هذه الأخيرة تعتبر عبئاً على الشركات وتقلل من أرباحها، ولكن اليوم ومع تطور الفكر المحاسبي أصبحت على العكس تماماً، فنجد أن قيام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح وغيرهم في المجتمع يساهم في تحسين صورة ومركز المؤسسة في أعين العملاء والجمهور مما ينعكس إيجابياً على عائدات المؤسسة في الأجل المتوسط والطويل، لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعتبر استثماراً طويلاً الأجل له عائد على المدى الطويل، يفوق التكلفة المنفقة على أوجه النشاط الاجتماعي للمؤسسة.

وبالتالي أصبح الاهتمام بقياس التكاليف المرصودة للمسؤولية الاجتماعية من أوليات المؤسسات الاقتصادية لمقارنتها مع ربحية المؤسسة والعائد الناتج عنها من خلال الأداء الاجتماعي المحقق تبعاً للخطط المرسومة لهذا المجال ومعرفة مدى التزامها بمسك المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. فمن خلال هذا البحث نطمح إلى معرفة مدى تبني المؤسسات الجزائرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى تأثير ذلك على تحسين أدائها من خلال ترشيد التكاليف المرصودة لهذا الأداء في جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية المختلفة، ونسعى من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على مدى التزام المؤسسات بهذا المبدأ من خلال اعتباره من أهم مراحل تطور مفهومها، كما أنه يعرض جدواه وفعاليتها ويساعد في إظهار اختلالات التعامل مع الجانب الاجتماعي للمؤسسات وتقويمها لذلك فإن أي نشاط لا يكتمل إلا بدراسة آثاره وانعكاساته ومدى فعاليته آدائه.

ولكن بالرغم من كون المسؤولية الاجتماعية أصبحت حتمية، إلا أنه توجد مشكلات تتعلق بالترزام المؤسسات الجزائرية بمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، لأسباب عديدة ترجع للمؤسسة أو الطاقم الإداري وصناع القرار داخل المنشأة في حد ذاتها وتعدد الأنشطة الاجتماعية.

مشكلة البحث:

ومن خلال ما تقدم وتأسيساً عليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل العام الرئيسي الآتي:

ما مدى التزام المؤسسات الجزائرية بمبادئ محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟

ويمكن أن ندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية كالتالي:

فرضيات البحث: لمعالجة هذا الموضوع إعتدنا على الفرضيات الفرعية التالية:

- 1/ ما مدى الإدراك والتطبيق لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الجزائرية؟
 - 2/ هل هناك غياب لإدراك المؤسسات الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية مع مراعاة تخصيص تكاليف للأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في مجالاتها الأربعة (تنمية العاملين، حماية البيئة، المساهمات العامة تجاه المجتمع، الارتقاء بجودة المنتج للعملاء)؟
 - 3/ توجد علاقة وتأثير على الأداء المالي للمؤسسة بين تطبيق فكرة ونظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية من عدم تطبيقها بجميع مجالاتها ومدى أثرها في ترشيد الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية؟
 - 4/ هل توفر الدولة الجزائرية نظام محاسبي ينظم محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟
- فرضيات البحث:** لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى:** لا يتم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الجزائر.
- الفرضية الثانية:** غياب إدراك المؤسسات الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية وعدم تخصيص تكاليف للجوانب المختلفة للمسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي، وتتفرع منها الفرضيات التالية:
- الفرضية الفرعية 01:** غياب إدراك المؤسسات الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية وعدم مراعاة تخصيص تكاليف للأنشطة الخاصة بتنمية العاملين.
- الفرضية الفرعية 02:** غياب إدراك المؤسسات الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية وعدم تخصيص تكاليف للأنشطة الخاصة بحماية البيئة.
- الفرضية الفرعية 03:** غياب إدراك المؤسسات الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية وعدم تخصيص تكاليف للأنشطة الخاصة بالمساهمات العامة تجاه المجتمع.
- الفرضية الفرعية 04:** غياب إدراك المؤسسات الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية وعدم تخصيص تكاليف للأنشطة الخاصة بالارتقاء بجودة المنتج للعملاء والأطراف الخارجية.
- الفرضية الثالثة:** القياس المحاسبي للجوانب المختلفة للمسؤولية الاجتماعية له أثر في ترشيد الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

الفرضية الرابعة: لا تهتم الدولة الجزائرية بحاسبة المسؤولية الاجتماعية ولا توفر منظومة محاسبية متكاملة .

مبررات اختيار موضوع:

إن اختيار هذا الموضوع ناتج عن عدة أسباب موضوعية وأخرى ذاتية منها:

1. تناسب الموضوع مع طبيعة التخصص (محاسبة).
2. الإهتمام المتزايد والتوجهات الحديثة للكثير من الخبراء الإقتصاديين نحو مسك وتطوير برامج تتبنى محاسبة المسؤولية الاجتماعية لترشيد الأداء الاجتماعي وتعزيز المركز المالي.
3. المشاكل التي تواجه المنشأة اثناء تبنيتها لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وضرورة تسليط الضوء والإكثار من الدراسات لتعميم فكرة تطبيقها .
4. تعزيز المنصة الإلكترونية للمكتبة والمكتبة بصفة عامة بمثل هذه البحوث والمواضيع الهامة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. إكتساب مفاهيم ومعارف جديدة.
2. معالجة أحد المواضيع الراهنة من خلال تسليط الضوء على مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية وأهم المشكلات التي تعترض تطبيقها, ومدى الإلتزام بها.
3. دراسة أسس القياس والإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية.
4. بيان تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته بشكل أساسي في الأثر الواضح الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بحاسبة المسؤولية الاجتماعية وقياس تكاليف مساهمات الأنشطة الاجتماعية الخاصة بكل من العاملين والعلماء والبيئة والمجتمع وكيفية تأثير هذه المساهمات على الأداء المالي للمؤسسات، ويمكن أيضا تحديد الأهمية في النقاط التالية:

1. أنها تفيد المؤسسات بأهمية قيامها بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح وفي ظل التحولات التي يستهدفها محيط الشركات، من خلال رصد اعتمادات لذلك ومقارنتها مع النتائج المحصل عليها ومن ثم عقلنتها.
2. تقديم إطار علمي ومنهجي للمؤسسات لتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية وقياس أدائها وتغيير الصورة الذهنية لدى بعض المؤسسات التي تعتبر أن المسؤولية الاجتماعية تمثل عبء.

3. أنها تقيد المجتمع في تحفيز المؤسسات على القيام بمشروعات تهدف إلى دعم المجتمع وتنميته وحماية بيئته، لكون هذه المشروعات قد تعود على المؤسسة بالفائدة.

حدود البحث:

- من خلال الأهداف التي أردنا تحقيقها قمنا بتحديد ثلاث حدود منها:
- الحدود البشرية: تم إجراء هذه الدراسة على إطارات وعمال مؤسسات جزائرية.
- الحدود المكانية: تمثل الإطار المكاني الذي تمت فيه هذه الدراسة .
- 1- الحدود الزمنية: تمت فترة توزيع الاستبيان واستعادته من منتصف شهر أفريل من نفس السنة.

مناهج البحث والأدوات المستخدمة:

للاحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن التساؤلات وإثبات الفرضيات إعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، وفي الجانب التطبيقي (دراسة الحالة) سيتم الإعتماد على استبيان موجه الى إطارات وعمال مؤسسات جزائرية، فيما يتعلق بجوانب الدراسة واختبار الفرضيات من خلال برامج المعالجة الإحصائية مثل SPSS/ EXCEL.

هيكل البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع ومتطلباته واحتراما للتقسيم المنهجي ابتداء هذا البحث بمقدمة تبرز أهم جوانب الموضوع وتوضح إشكالية الدراسة، أهميتها والأهداف التي ترمي إليها، وتم تقسيم البحث إلى فصلين نظري وتطبيقي متضمنا كل فصل مباحث والتي بدورها تحوي مطالب مع تضمين كل فصل خلاصة له، وفي الأخير تم تقديم خاتمة عامة توضح أهم ما تم التوصل إليه من نتائج أعتمدت كأساس لتقديم بعض الإقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

والذي تركز على أربع مباحث أساسية أولها مبحث بعنوان مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية حيث تطرقنا فيه إلى تعريف المسؤولية الاجتماعية ومبادئها ثم عرجنا على الأهمية والأهداف بشكل من التفصيل، و في الأخير وضعنا أسباب بروز وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية .

أما المبحث الثاني فقد تناولنا من خلاله محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال التطرق إلى مفهومها وأهدافها وعوامل نجاحها وأخيرا المشاكل التي تعترض تطبيقها.

ثم تطرقنا في المبحث الثالث الى القياس والافصاح المحاسبي عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية في حين خصص المبحث الرابع لمخرجات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية للربط بين المسؤولية الاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى التطرق لها من وجهة محاسبية من خلال التعرف على محفزات تبني وتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية واثارها على العاملين والعملاء والمؤسسة وأخيرا اثارها على

المجتمع ككل، أما المطلب الثاني من ذات المبحث سلطنا فيه الضوء على محاسبة المسؤولية الاجتماعية بين من آراء التأييد والمعارضة.

وفي الأخير تطرقنا اثراءً للموضوع لدراسات سابقة في مختلف متغيرات بحثنا، عرضنا فيه نماذج عربية وأخرى أجنبية تطرقت لمثل هذه المواضيع، وبيننا أهم النقاط التي تعرضت لها هذه الدراسات مع بعض التقييمات والانتقادات لها في ختام كل دراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للدراسة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات من المفاهيم الإدارية الحديثة والتي ظهرت نتيجة تزايد الضغوط على المنظمات حيث أن دورها لا يقتصر فقط على خدمة مصالحها الذاتية وتحقيق الأرباح بل يتعدى ذلك ويجب عليها إضافة إلى تحقيق مصالحها الذاتية أن تعمل على تحقيق مصالح المجتمع الذي تعمل به، فالمنظمات اليوم أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية موازنة مع المتطلبات الاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقائها، وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف مفاهيم وأسباب ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وكذا مبادئها والأهداف التي تسعى لتحقيقها ثم نعرض على عناصر المسؤولية الاجتماعية وأبعادها من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية وكذا القانونية والبيئية ونتطرق إلى الإتجاهات الحديثة وأهم الاستراتيجيات المتبعة وأخيرا نمر على مخرجات ومحفزات تطبيقها.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومبادئها

أولاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

ظهر مصطلح المسؤولية الاجتماعية منذ ثلاثينات القرن الماضي إلا أن التعريف النظري الذي عرفه حالياً قد تم وضعه في وقت لاحق في سبعينات القرن الماضي إشارة على أهمية الدور الاجتماعي للمؤسسات والمتمثل في المساهمة في تحسين ورفاهية المجتمع، حيث شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تغيرات جوهرية على مر الزمن ولا يزال يتطور مع تقدم المجتمع وتطور توقعاته إذ لا يوجد تعريف يحظى بقبول عالمي، كما لا يوجد توافق في الآراء بشأن قائمة نهائية للقضايا التي يشملها، ويسلم عادة بأن المسؤولية الاجتماعية ليست عملاً خيرياً من جانب المؤسسة ولا امتثالاً مطلقاً للقانون، والقاسم المشترك بين أكثر التعاريف هي أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات القضايا الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها قصد تحيين أثرها في المجتمع.

- عرف (Boone & Kurtz) المسؤولية الاجتماعية بأنها الفلسفة التسويقية المعبر عنها بسياسات الإجراءات والأفعال والتي تحقق بمجملها رفاهية المجتمع كهدف أساسي .
- ويرى (Pride & Ferrell) أن المسؤولية الاجتماعية تشير إلى الإلتزام من قبل المنظمات من أجل تعزيز تأثيرها الإيجابي وتقليل تأثيرها السلبي على المجتمع فهي تهتم بالتأثيرات الكلية لقرارات التسويق على المجتمع¹.
- كما عرفها آخرون بأنها إلتزام المؤسسة اتجاه المجتمع العاملة به، وأن هذا الإلتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم.

¹ علاء فرحان طالب وآخرون، فلسفة التسويق الأخضر، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان و 2010 ص 37. 38.

• كما عرفها المكتب الدولي للعمل بأنها طريقة تتظر فيها المنظمات في تأثير عملها على المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية، وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى. عرفها البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية: إلزام أصحاب الشركات والمنظمات بالمساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع من أجل تحسين مستوى معيشة الأفراد والمجتمع الذي تعمل فيه بما يخدم المجتمع والتنمية في آن واحد¹.

أما تعريف اللجنة الأوروبية جاء كما يلي: المسؤولية الاجتماعية هو مفهوم يقوم بدمج الإنشغالات الاجتماعية والبيئية والإقتصادية في مختلف نشاطات المؤسسة والتفاعل مع مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة بشكل إداري أو تطوعي². وتُعرّف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها "تحقيق النجاح التجاري بطرق تحترم القيم الأخلاقية وتحترم الناس والمجتمعات والبيئة الطبيعية"³.

أما المنظمة الدولية للمعايير ISO فقد اعتبرت بأن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية المنظمات على قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب أن يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، وأن يضع في اعتباره توقعات أصحاب المصلحة⁴. ومن خلال مجمل التعاريف السابقة، يمكننا التوصل إلى إعطاء تعريف شامل متكامل للمسؤولية الاجتماعية: "هي إلزام استراتيجي شبه طوعي من قبل المؤسسات، يتماشى والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمعات، ويهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع والحفاظ على البيئة".

ثانياً: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن المسؤولية الاجتماعية لها مبادئ وأسس تقوم عليها تعطيها الطابع الاجتماعي في الأداء والتي يمكن أن نلخصها في مايلي:

المبدأ الأول: الحماية وإعادة الإصحاح البيئي

يدعو إلى أن تقوم المؤسسة على حماية وإعادة إصحاح البيئة والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى وإدماج ذلك في العمليات اليومية.

المبدأ الثاني: القيم والأخلاقيات

¹ مجموعة من الباحثين، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربة النظرية والممارسات التطبيقية، كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ط2019، ص.ص32-33.

² شرفي زكرياء، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية باستخدام طريقة التكاليف على أساس الأنشطة ABC، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص 09.

³ Paulina Golinska-Dawson، Corporate Social Responsibility in the Manufacturing and Services Sectors، Springer Berlin Heidelberg، Edition 1st، 2019، P 268.

⁴ صالح خويلدات، المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص63-65.

تعمل بموجبه المؤسسة على التطوير والتركيز على المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب الحق والمصلحة .

المبدأ الثالث :المساءلة المحاسبية

يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطريقة وفترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات.

المبدأ الرابع : تقوية وتعزيز السلطات

العمل على الموازنة في الأهداف الإستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والمزودين والمجتمعات المتأثرة و غيرهم من أصحاب الشأن.

المبدأ الخامس : الأداء المالي والنتائج

تعمل المؤسسة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد فائدة تنافسي بينما تحافظ في ذات الوقت على الممتلكات والأصول واستمرارية هذه العائدات وأن تكون سياسات المؤسسة هادفة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل.

المبدأ السادس : مواصفات موقع العمل

أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية وتطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية والمهنية باعتبار أن العاملين يمثلون شركاء قيمين في العمل بما يستوجب إحترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور والحوافز التنافسية والمنافع وبيئة عمل آمنة وصديقة و خالية من المضايقات.

المبدأ السابع : العلاقات التعاونية

أن تتسم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية متابعة المسؤولية الإجتماعية لهؤلاء الشركاء.

المبدأ الثامن : المنتجات ذات الجودة والخدمات

تحدد المؤسسة وتستجيب لاحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الآخرين وتعمل على تقديم أعلى مستوى للمنتجات وقيمة الخدمات بما في ذلك الإلتزام الشديد برضا وسلامة الزبائن.

المبدأ التاسع : الإرتباط المجتمعي

تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه وعادة ما تتميز بالحساسية تجاه ثقافة واحتياجات هذا المجتمع, تلعب المؤسسة في هذا الخصوص دورا يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكنا في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال .

المطلب الثاني : أهداف وأبعاد ومجالات المسؤولية الإجتماعية :

أولاً : أهداف المسؤولية الإجتماعية

يمكن القول بشكل عام أن أهداف محاسبة المسؤولية الإجتماعية تتمثل بالآتي:

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.
- تقييماً لأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية منجهة، ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضاً بوظيفة القياس المحاسبي.
- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار اجتماعية كأثر قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد. ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضاً إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حدٍ سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي.
- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً بعيداً عن تحمل المؤسسات دورها في هذا المجال.
- على الرغم من أهمية المسؤولية للمؤسسة إلا أنه هناك جدلاً بخصوص تبني المؤسسات لمزيد من الدور الاجتماعي، دون أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي حول عدد من الأسئلة الرئيسية أهمها¹:
- كيف يمكن توزيع موارد المؤسسة بشكل يساعد في حل المشاكل الاجتماعية؟
- ما هي المشاكل التي يجب على المؤسسة أن تعنى بها بشكل خاص؟
- ما هي الأولويات التي يتوجب اعتبارها؟

¹كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 47.

- هل المسؤولية الاجتماعية تقتصر على نشاطات المؤسسة واستجابتها للقوانين أم أنها تتعلق أيضا بالنشاطات التطوعية التي تمتد إلى ما هو أبعد من المتطلبات القانونية؟

وقد ركز المؤيدون للمسؤولية الاجتماعية مناقشتهم حول القضايا الرئيسية التالية:

- تحقيق الأرباح يجب أن ينظر إليها بمنظور الأجل الطويل وليس بمنظور الأجل القصير كما كان في الماضي، حيث اتفقوا على أن إنفاق المؤسسة لحل المشاكل الاجتماعية والذي يؤدي إلى خفض الأرباح في الأجل القصير من شأنه خلق ظروف بيئية ملائمة لبقائها ونموها واستمرار تدفق أرباحها في الأجل الطويل.

- كسب صورة جيدة للمؤسسة.

- المؤسسة التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية عادة ما تتجنب وطأة التشريعات والقوانين الحكومية.

- تحويل المشاكل الاجتماعية الى فرص مربحة للمؤسسة.

وبالمقابل ركز المعارضون لفكرة تبني المسؤولية الاجتماعية الزيادة المفرطة في الانفاق الشيء الذي ينعكس سلبا على تكلفة السلع والخدمات التي يقدمها مما يترتب عنه عدم قدرة المؤسسة على المنافسة وخاصة الأجنبية منها.

ثانيا : أبعاد المسؤولية الاجتماعية :

حدد **Carroll** ضمن بحوثه الرائدة أربع أبعاد للمسؤولية الاجتماعية في مصفوفة يبين فيها كيف يمكن أن يؤثر كل بعد على المستفيدين في البيئة، فالمسؤولية عند **Carroll** هي حاصل مجموع هذه الأبعاد الأربعة .

وتتمثل هذه الأبعاد حسب وجهة نظره فيما يلي :

1- المسؤولية الاقتصادية :

لا يشير إلى الربح كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إنما يشير الى الإلتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والإستثمار الأخلاقي¹.

2- المسؤولية القانونية:

أي إحترامالقوانين وجعلها قاعدة العمل الأساسية ،مثل قوانين العاملين والمستهلك والمنافسة والتجارة وحماية البيئة، وغيرها، وأن تكسب ثقة الآخرين من خلال إلتزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.²

3- المسؤولية الأخلاقية:

¹ بن مسعود نصر الدين , كنوش محمد , واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية) , مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول : منظمات الاعمال والمؤسسات الاجتماعية , جامعة بشار – الجزائر , يومي 14 , 15 / 02 / 2012 , ص 5.

²فضالة خالد، قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، معارف(مجلة

علمية دولية محكمة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة-الجزائر، العدد 22، جوان 2017، ص43.

وتمثل الالتزام بالسلوك الأخلاقي المستوعب للجوانب القيمة والمعتقدات في المجتمع الذي تعمل فيه والالتزام بكل ما هو صحيح وعدم الأضرار بالفئات الأخرى من أجل ضمان سيادة مفاهيم العدالة والنزاهة والإستقامة والإخلاص في العمل والمجتمع.¹

4- المسؤولية الإنسانية (الخيرة):

أي أن تكون المؤسسة صالحة، وأن تعمل في الإسهام بتوزيع موارد المجتمع وتنميته وتطويره والمساهمة في برامج للإرتقاء وتحسين نوعية الحياة مع مراعاة الجانب الخيري في آدائها والإهتمام بالعدالة والمساواة في التوزيع، فهي تمثل مبادرات طوعية غير ملزمة، حيث تتصرف من خلالها المؤسسة كفرد صالح يساهم في رفاهية المجتمع، وتمثل أسمى أنواع المسؤولية الإجتماعية.²

و يوضح الجدول التالي خلاصة للأبعاد الأساسية لمحتوى المسؤولية الإجتماعية:

الجدول رقم 1: أبعاد المسؤولية الإجتماعية وعناصرها الرئيسية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار و عدم الاضرار بالمستهلكين - احترام قواعد المنافسة و عدم الحاق الاذى بالمنافسين.
	التكنولوجيا	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي و الخدمات التي يمكن ان يوفرها. - استخدام التكنولوجيا في معالجة الاضرار التي تلحق بالمجتمع و البيئة
القانوني	قوانين حماية المستهلك	- عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف انواعها. - حماية الاطفال صحيا و ثقافيا. - حماية المستهلك من المواد المزورة و المزيفة
	حماية البيئة	- منع تلوث المياه و الهواء و التربة. - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. - منع الاستخدام التعسفي للموارد. - صيانة المواد و تنميتها.
الأخلاقي	السلامة و العدالة	- منع التمييز على أساس الغرق او الجنس او الدين. - ظروف العمل و منع عمل الاحداث و صغار السن. - اصابات العمل. - التقاعد و خطط الضمان الاجتماعي. - عمل المرأة و ظروفها الخاصة. - المهاجرين و تشغيل غير القانونيين. - عمل المعوقين.
	المعايير الاخلاقية	- مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. - مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. - مراعاة حقوق الانسان.
	الأعراف و القيم الاجتماعية	- احترام العادات و التقاليد.

¹ علالي مليكة، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر، العدد22، ديسمبر 2017، ص280.

² ميسون عبد الله احمد الشلمة، سجي نذير احمد الصراف، المسؤولية الاجتماعية مدخل لتحقيق التميز التنظيمي (دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مستشفى السلام)، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، جامعة تكريت- كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد I، العدد 41، 2018، ص89

الخبر	نوعية الحياة	- مكافحة المخدرات و الممارسات اللاخلاقية.
		- نوع التغذية، الملابس، الخدمات، النقل، العام، الذوق العام.

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص82.

وظّف Carroll هذه الأبعاد في شكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها من جهة، ومن جهة أخرى فإن استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية، فلا يمكن أن تتوقع من المؤسسات مبادرات خيرة ومسؤولية إذا لم تكن هذه المؤسسات قد قطعت شوطاً في إطار تحملها لمسؤوليتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

ثالثاً: مجالات المسؤولية الاجتماعية:

يوجد صعوبة في تحديد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي، ويرجع سبب ذلك الى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة، إلا أن هناك محاولات لدراسة هذا النوع من السلوك البيئي والاجتماعي للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك، ويمكن التعرف على هذه المجالات اعتماداً على إستقصاء المساهمات التي بذلت في شأن تحديدها، ومقارنة تلك المجالات بما هو قائم فعلاً للتعرف على أهمية كل مجال من حيث الإستجابة له عملياً، لما يعكسه هذا من إدراك لتأثيره على كل من الأداء البيئي والاجتماعي، ويمكن الإشارة إلى بعض المجالات التي حددتها لجنة جمعية المحاسبين الأمريكيين وتضم قائمة بمجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة فيما يلي:

1- **مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية مجال:** يتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي الى تخفيف أو منع التدهور البيئي، ويمتد هذا المجال لأكثر من منطقة جغرافية للمشروع وترتبط أنشطته بأعمال المشروع للمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة واتباع أكثر الطرق الفنية كفاءة لتقليل كمية المخلفات ومساهمة المشروع في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جيدة لها وتزداد أهمية هذا المجال من ناحيتين فمن ناحية التقدم التقني والتوسعات الضخمة ما نتج عنهما من إستخدام متزايد للموارد الطبيعية غير القابلة للتعويض وزيادة المخلفات الصناعية من أذخنة وكيماويات وتوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية مما أدى الى تلوث مياه الأنهار والبحيرات والأمطار والتربة من ناحية أخرى أثره على ما تتحمله ميزانية الدولة من النفقات .

2- **مجال المساهمات العامة:** إن نطاق هذا المجال يتحدد بجميع الأنشطة التي من شأنها أن تؤدي الى تحقيق منافع لكافة الأفراد في المجتمع وليست مقصورة على أفراد المنطقة الجغرافية التي يعمل بها المشروع وترتبط أنشطة هذا المجال بمساهمات المشروع في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة وتوفير وسائل

النقل المدرسي للعاملين بما يؤدي الى تخفيف الضغط على وسائل النقل العام والاشتراك في برامج الإسكان التي تختص بإنشاء المساكن وتجديدها.

3- **مجال الموارد البشرية:** يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي توجه تلبية لمتطلبات العاملين بالمشروع من حيث تحسين أحوالهم بصفة عامة لذلك فان هذا المجال يمثل مجالا داخليا وتتضمن أنشطته مساهمات المشروع في توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة حسب الجنس أو اللون أو العقيدة وإعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم واتباع سياسة الترقى لتحقيق رضاهم الوظيفي واتباع نظام حوافز وأجور يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في المشروعات الأخرى الموجودة في الصناعة أو في المجتمع وتوفير ظروف عمل امنة وتستجيب الكثير من المشروعات لهذا المجال لما له من نتائج إقتصادية إيجابية، لأن تحقيق سلامة العاملين في النواحي الصحية والنفسية ووقايتهم من أخطار المهنة يؤدي الى رفع معنوياتهم ومن ثم زيادة كفاءتهم الإنتاجية .

4- **مجال مساهمات المنتج أو الخدمة:** يتم تحديد نطاق هذا المعيار مع الأنشطة التي لها علاقة بالعملاء من حيث تحقيق رضاهم على المنتج، وتتضمن هذه الأنشطة القيام بالبحوث التسويقية لتحديد الاحتياجات التي تتلاءم مع القدرة الاستهلاكية للعملاء وإعلامهم بخصائص السلعة أو الخدمة وعن طريقة استخدامها وكذا مدة صلاحيتها استخدامها.

المطلب الثالث: أسباب بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

قد أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها :

أ- **العولمة:** تعد من أهم القوى الدافعة لتبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث اضحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في جملاتها الترويجية على اهتمامها بحقوق الإنسان، والتزامها بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وعدم سماحها بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ب- **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات التي تتادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المؤسسة أموالا طائلة إذا ما رغبت في الإلتزام بتلك التشريعات وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة و الخروج من السوق بشكل عام.

ج- **الكوارث والفضائح الأخلاقية:** حيث تعرضت الكثير من المؤسسات العالمية لقضايا أخلاقية، جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة، كما حدث في كارثة التلوث النفطي للمياه في الساحل آلاسكا والتي تسببت فيها شركة (Exxon Valdez) النفطية، أو كما حدث في فضيحتي الرشوة في شركتي (IBM & Banco Nacion) في الأرجنتين.

د- التطورات التكنولوجية المتسارعة: والتي صاحبته تحديات عديدة أمام المؤسسات فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الإهتمام بالتغيرات في أسواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار خاصة في ظل التحول من الإقتصاد الصناعي الى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، و زيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة اكبر من راس المال المادي. بالتالي نجد أنه مع تغير بيئة العمل العالمية فان متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا، إذ أصبح لزاما على المؤسسات أن تضاعف جهودها، وأن تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقا مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق، حيث أن بناء هذه العلاقات من شأنه أن يعمل على تكوين أساس لاستراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع، وبالتالي تتمكن المؤسسات من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن.

المبحث الثاني: محاسبة المسؤولية الإجتماعية

كان للإهتمام المتزايد بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات من قبل أصحاب المصالح كالملاك، العملاء، العاملين، المستثمرين، الحكومات والمجتمع أثر كبير على ضرورة أن تقوم المحاسبة بدور جديد يتمثل في خروجها عن دورها التقليدي المتعارف عليه والمتمثل في تسجيل وتبويب وقياس الأحداث المالية والتقارير عنها فقط، إلى دور أعمق يتصف بالشمول ويهتم بالأداء الإجتماعي للمؤسسات، ويعمل على تسجيل الأحداث الإقتصادية التي تتعلق بالأداء الإجتماعي، لذلك تم اقتراح مجموعة من الأساليب والأدوات لقياس الأداء الإجتماعي للمؤسسة بسبب ما تحدثه من آثار إجتماعية وبيئية نتيجة لممارستها لأنشطتها الإقتصادية، وبيان ما إذا كانت هذه المؤسسات تتجز ما تعهدت به من مسؤوليات إجتماعية أم لا، الأمر الذي يحقق النفع العام لفئات عديدة ويساهم في ترشيد القرارات، لذا يمكن القول بان المطالبة بالتوسع في وظيفة المحاسبة وقيامها بدور أعمق إتجاه المتغيرات الإجتماعية أفرز ما يسمى حديثا بالمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية، وهذا ما سوف يتناوله هذا المبحث بشكل موسع واعمق.

المطلب الأول: ماهية المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية

أولا- نشأة محاسبة المسؤولية الإجتماعية :

المحاسبة علم إجتماعي ومهنة المحاسبة مهنة خدمية، وبالتالي فإن كل من علم المحاسبة ومهنة المحاسبة يتأثران بالفكر الإجتماعي والإقتصادي السائدين وظروف البيئة التي يتواجدان فيها، ويقاس تقدم مهنة المحاسبة بمدى مواكبتها للتغيرات والتطورات التي تحدث في المجتمع المحيط بها، ومدى قدرتها على خدمة أهداف المجتمع المحيط بها، كما يقاس علم المحاسبة بقدرته على تقديم النظريات والمفاهيم والأساليب الحديثة والمتقدمة التي تخدم المهنة وترشدها لتضمن آداءها بأعلى مستوى من الكفاءة، ويمكن القول بأن علم المحاسبة وسع اهتماماته بشكل ملحوظ في مطلع السبعينات من القرن الماضي، إذ لم يعد الإهتمام مقصورا على نطاق مصالح المساهمين والمحافظة عليها فقط، بل تجاوز ذلك ليمتد إلى دراسة

وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط المؤسسة على البيئة التي تعمل فيها، وبذلك قد أضافت المحاسبة لجملة أهدافها بعداً جديداً وهو البعد الاجتماعي، حيث أدى ذلك كله إلى نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية البيئية¹.

وتعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحد أهم مراحل التطور المحاسبي، ولقد نشأ هذا التطور نتيجة زيادة حجم وقدرات المؤسسات الاقتصادية وبصفة خاصة شركات المساهمة الاقتصادية التي لها تأثيرات اجتماعية ومالية واسعة النطاق، والذي أدى بدوره إلى زيادة الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل مجموعات مختلفة كأصحاب المؤسسات، العملاء، الموردين، المستثمرين والجهات الحكومية، وزيادة إهتمام إدارة المؤسسة ومتخذي القرارات والجهات الحكومية المختلفة بقيام المؤسسة بالنشاطات الاجتماعية المسؤولة عنها².

مر تطور محاسبة المسؤولية الاجتماعية عبر ثلاث مراحل وهي:³

1- تتخذ فيها مسؤولية المؤسسة في توجيه الموارد المتاحة بما يحقق زيادة في الأرباح مع الحفاظ على منظومة القيم لما لها من أثر كبير على النمط التسييري داخل المؤسسة والقواعد السائدة في المجتمع .

2- تتحمل فيها المؤسسة نوعين من المسؤولية، الأولى هي مسؤولية اجتماعية حيث تتمثل في المساهمة في تحقيق الرفاء الاجتماعي والحد من الآثار السلبية لنشاط المؤسسة، أما الثانية هي مسؤولية خاصة وتتمثل في تحقيق الأرباح لأصحاب المؤسسة.

وطبقاً لذلك أصبحت المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق المؤسسة تشكل قيدا على تعظيم الاهداف، حيث انها تجبر المؤسسة على القيام بنشاطات إلزامية ومراعاة تأثير تلك الانشطة على المجتمع ككل الى جانب تحقيق واشباع بعض المتطلبات الاجتماعية التي تستلزمها القوانين الأساسية والسياسات العامة للحكومات المختلفة وكذا الأعراف السائدة .

3- ينظر فيها على أن المؤسسة نظام فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر وانه يجب على إدارة المؤسسة أن تحافظ على توازن هذا النظام الأكبر، أي أن مصلحة المؤسسة أن تتعامل بشكل إيجابي مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق رفاهية المجتمع، وبذلك تسعى الإدارة لتحقيق مستوى مقبول ومناسب من الربح بدلاً من تعظيمه بما ينسجم مع تحقيق الأهداف الاجتماعية والتوافق بين إهتمامات كافة الفئات ذات المصالح المختلفة

ثانياً : مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية :

1- تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية :

¹ سعيد مخلد النعيمات، فارس جميل حسين، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الاردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد- العراق، العدد 28، 2011، ص 313.

² نفس المرجع السابق، ص 282 .

³ يليمان بن عبد الله بن محمد الزامل، مستوى الافصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 59 .

على الرغم من أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على المؤسسة تجاهلها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على وضع تعريف محدد وواضح لها، ويمكن إستعراض بعض التعاريف لاستظهار وجهات النظر المختلفة كالتالي:

عرّفها seidler على أنها: "أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي ينص على أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أساس طبيعة إجتماعية واقتصادية" ويتضح من هذا التعريف بأنه ليس للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعريف مستقل ولكن تدخل ضمن التعريف العام الشامل للمحاسبة.¹

أما Ramanathan فقد عرفها بأنها: عملية انتقاء المتغيرات والمقاييس وأساليب القياس والتطوير المنظم للمعلومات المفيدة لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وتوصيلها إلى الفئات الاجتماعية داخل المؤسسة وخارجها، لذلك فإن التزام المؤسسة لا يبقى محصوراً بالمحافظة على مصالح الملاك فقط، وإنما المحافظة أيضاً على مصالح الفئات الأخرى في المجتمع، كما أن نتيجة أعمال المؤسسة لا تحدد بالأسلوب التقليدي لمقابلة الإيرادات بالنفقات، بل يجب توسيع نطاق هذه المقابلة لتشمل أيضاً التكاليف والمنافع الاجتماعية.²

و عرفها Linowes بأنها: تطبيق المحاسبة في مجال العلوم الاجتماعية المتضمنة علم الاقتصاد والإجتماع والسياسة، فعلم الاقتصاد يتعامل مع انتاج وتوزيع واستخدام الدخل والثروة، وعلم الاجتماع يتعامل مع تنمية وتنظيم وظائف المجتمع البشري، والسياسة تتعامل مع إدارة الحكومة، لذا فإن المحاسبة بالمعنى الواسع شائعة في كل العلوم الاجتماعية.³

كما عرفت على أنها: عملية توصيل التأثيرات البيئية والاجتماعية للنشاطات الاقتصادية للمؤسسة إلى المجاميع ذات الاهتمام داخل المجتمع.⁴

كما عرفها Gray & Perks بأنها: عملية قياس وتوصيل المعلومات ذات الصلة بآثار ونشاطات المؤسسة على رفاهية العاملين والمجتمع المحلي والبيئة.⁵

و يعتبر تعريف الصبان من أكثر التعاريف شمولاً لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث عرفها على أنها: "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات وتوصيل تلك المعلومات

¹ عبد الزهرة عطية عودة الاسدي، مدى امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات الصحية، مجلة جامع ذي قار، جامعة ذي قار - العراق المجلد 12، العدد 3، 2017، ص 62.

² حامد احمد صالح ابو سمرة، معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات و ادارات الشركات)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، الجامعة الاسلامية - غزة، فلسطين، 2009، ص 25.

³ علاء جميل مكط الرحيم، دور لالياتحوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة القادسية - العراق، مجلد 17، العدد 1، 2015، ص 167.

⁴ Gray, Owen, and N. Launders, Corporate Social Reporting: Accounting & Accountability, Hamel Hempstead: Prentice Hall, 1992, P 28.

⁵ خالد صبحي حبيب، مدى ادراك المصارف لاهمية المحاسبة و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، الجامعة الاسلامية - غزة، فلسطين، 2011، ص 22.

للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المؤسسات"، حيث يبرز هذا التعريف إهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي مؤسسة من قبل المجتمع.¹

وبناء على ما سبق يمكن القول أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي عملية تحديد وقياس أنشطة المؤسسة الخاصة بالعاملين، البيئة، التفاعل مع المجتمع وجودة المنتجات والمعلومات الخاصة بتلك الأنشطة في القوائم المالية للمؤسسة.

2- أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

ترجع أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى مجموعة من العوامل، نذكر أهمها:

أ- **تزايد الإعراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية:** كانت مسؤولية المؤسسات الاقتصادية تتمثل في تعظيم الربح والذي كان يعتبر المبرر الأساسي لوجودها إلا أن الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة كظهور التفاوت الكبير في الدخل وتلوث البيئة نتيجة الأنشطة التي تمارسها تلك المؤسسات غيرت من المبرر الأساسي لوجودها "تعظيم الربح" الذي لم يعد يعتبر العامل الوحيد في تقييم الأداء، وعليه أصبح المحاسب معني بتحديد مدى إلتزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية، فضلا عن توفير المعلومات الملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية التي تتكبدها أو تقدمها المؤسسة، وبالتالي تحديد صافي المساهمة الاجتماعية لها.²

ب- **المطالبة المتزايدة من قبل الهيئات والجمعيات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون إجتماعي:** لقد تزايد في السنوات الأخيرة الإتجاه الى ضرورة إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن البيانات التي لها مضمون إجتماعي، ويبرز هذا الإتجاه من خلال استعراض النقاط الآتية:³

- ظهور اقتراحات من قبل مجموعة العمل لدراسة أهداف القوائم المالية والتابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية (American Association Accounting) تتطلب الإفصاح عن تلك الأنشطة التي لها تأثير إجتماعي ملموس.

- تكوين عدد من اللجان التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين لدراسة وتطوير أنظمة القياس في المحاسبة الاجتماعية لمعاونة المؤسسات الاقتصادية في هذا المجال.

¹ الصبان محمد عبد السلام، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية-جمهورية مصر العربية، العدد 1، 1987، ص33.

² اباد محمد عودة، قياس التكاليف الاجتماعية و مدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية (دراسة ميدانية عن فنادق ذات فئات خمس نجوم في الاردن)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الاردن، 2008، ص 41.

³ عبد الله حسن موسى عيسى، صور و فرص تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية (2000-2013م)، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة و تمويل، جامعة الجزيرة-السودان، 2017، ص 125.

- مطالبة لجنة بورصات الأوراق المالية الأمريكية المؤسسات بضرورة الإفصاح عن سياسة المؤسسة في مجال محاربة تلوث البيئة و ما تم تنفيذه منها.
- تخصيص مجمع المحاسبة الأمريكي (AAA) إحدى اللجان التابعة له تحت اسم "المحاسبة لأغراض الأداء الاجتماعي"، ومن بين أهداف هذه اللجنة :
 - ✓ مراجعة الجهود التي تبذل في مجال المحاسبة لأغراض الأداء الاجتماعي.
 - ✓ مراجعة وإجراء تقييم إنتقادي لما وصل إليه القياس في مجال الأداء الاجتماعي.
 - ✓ تحديد المجالات المحتملة للأبحاث في القياس الاجتماعي، وإذا كان من الممكن دراسة مجال أو أكثر من هذه المجالات بعمق.
- مطالبة مجمع المحاسبين الأمريكيين بإنجلترا بإعادة النظر في مجال وأهداف القوائم المالية المنشورة على ضوء المتطلبات الجديدة لمستخدميها، ولقد أوضح المجمع أن المجتمع يعتبر من بين مستخدمي بيانات القوائم المالية المنشورة، ومن ثمة يجب الإفصاح عن البيانات الملزمة لمقابلة أهداف المجتمع.
- ج- تجاهل إدخال التكاليف الاجتماعية للأنشطة التي لها مضمون اجتماعي عند تحديد تكلفتها الحقيقية: تتمثل مخرجات أي نظام محاسبي في مجموعة من المعلومات الملزمة لاتخاذ القرارات التي سوف تتحول بدورها إلى مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فالتركيز على حصر التكاليف الخاصة بالمؤسسة واعتبارها التكلفة الحقيقية للنشاط بغض النظر عما إذا كان هذا النشاط له تأثير على البيئة أو المجتمع، فعلى سبيل المثال هناك العديد من الصناعات التي تؤدي الى تلوث البيئة سواء كان ذلك في صورة تلوث الهواء أو المياه أو إحداث الضوضاء وهذا التأثير الضار على البيئة ماهو إلا تكلفة اجتماعية لا تؤخذ في الاعتبار عند تحديد التكلفة الحقيقية للنشاط المعين.¹
- د- التركيز على جانب التكاليف دون المنافع في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات: حيث كان نتيجة ذلك إرتفاع التكاليف الكلية للمؤسسات التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية وانخفاض أرباحها مما أدى إلى إظهارها بمظهر غير ملائم عند مقارنتها بالمؤسسات الأخرى التي لا تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية، لذا يتطلب الأمر عند دراسة الأداء الاجتماعي أن يؤخذ في الاعتبار المنافع الاجتماعية التي تسببها أنشطة المؤسسة من جهة والتكاليف الاجتماعية لتلك الأنشطة من جهة أخرى.²

ثالثاً: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

¹ حارس كريم العاني، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الاداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، ورقة بحث في المؤتمر العلمي الرابع للريادة و الابداع، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الادارية والمالية، الاردن، يومي 15-16/03/2005، ص 11.

² صبيحة برزان العبيدي، الافصاح عن المعلومات المحاسبية الاجتماعية و اهميتها في التأثير على قرارات المستخدمين، مجلة جامعة ذي قار العلمية، جامعة ذي قار-العراق، المجلد 8، العدد 1، 2012، ص 8.

لقد جاءت محاسبة المسؤولية بجملة من الأهداف والركائز والتي من خلالها تجعل المهتمين بالمؤسسة سواء من داخلها أو من خارجها إلى تحديد المركز المالي للمؤسسة من خلال معرفة خيارات المنشأة واستراتيجياتها الحديثة والنمط المتبع في عملية التسيير والتحكم العقلاني في الموارد المتاحة كل هذه العوامل ما هي في الحقيقة إلا امتداد لمسك محاسبة إجتماعية قوية تعزز مركز المؤسسة في السوق بصفة عامة ولعل من بين أهم أهداف تبني محاسبة المسؤولية الإجتماعية نذكر ما يلي:

أ- تحديد وقياس صافي المساهمات الإجتماعية للموظفين والتي عادة ما تشمل على عناصر التكاليف والمنافع الداخلية بالإضافة إلى عناصر التكاليف الخارجية والتي عادة ما تؤثر بشكل كبير ومباشر على فئات المجتمع المختلفة وهو ما ينعكس سلبا على المؤسسة ككل.

ب- تقييم الأداء الإجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الإجتماعية من جهة ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية العنصر الجوهري لأهداف المحاسبة الإجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي أثناء القيام بعملية تقييم للأداء الإجتماعي للمؤسسة، من خلال معرفة إستراتيجيات المؤسسة ما إذا كانت تتماشى مع الأولويات الإجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح وتوزيعها بطريقة مثلى على العاملين بالمؤسسة تشجيعا لهم من جهة أخرى، ولعل هذه الخاصية هي ما تميز العلاقة بين أداء المؤسسات الإقتصادية تحقيقا للرفاهية الإجتماعية مع مدى المحافظة على مركز المؤسسة في المستقبل وكذا البحث عن سبل وبرامج أخرى لتطوير وتعميم تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية مع ملاحظة أن هذا الهدف يرتبط بوظيفة القياس المحاسبي¹.

ج- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها آثار إجتماعية عديدة من خلال تأثيرها على العليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الأفراد، ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الإجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الإجتماعية، وأيضا إيصال هذه المعلومات والبيانات للأطراف المستفيدة سواء كانت داخلية أو خارجية وذلك من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الإجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم للبيانات أو من جهة نظر المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الإتصال المحاسبي².

المطلب الثاني: اعتبارات نظام المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية ومزايا تطبيقه:

¹مرجع سابق ص 76.
²نفسه.

سيتم في هذا المطلب شرح العناصر الأساسية الواجب الإهتمام بها أثناء وضع نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وكذا تسليط الضوء على المزايا الممكن الحصول عليها من خلال تطبيقه واعتماده في المؤسسة بشكل فعال.

1- إعتبارات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن وضع نظام محاسبي من شأنه تحقيق أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، يتطلب ضرورة التحديد الواضح لنطاق ومكونات العمليات الاجتماعية، وهنا يجب الأخذ بعين الإعتبار للعناصر التالية:

أ- أطراف مستفيدة من خارج المؤسسة: تتميز العملية الاجتماعية بأن لها آثارا خارجية على المجتمع، ومن ثم فإنه من الضروري وجود طرف خارجي يستفيد من أنشطة المشروع.

ب- تأثير ملموس على المجتمع ناتج عن قيام المؤسسة بالعملية الاجتماعية حيث ينقسم هذا التأثير إلى قسمين:

- تأثير نتيجة أو نابع من التقدم التكنولوجي، وكمثال على ذلك نجد الأمان في استخدام المنتج أو تحسين كفاءة وجودة الخدمة المقدمة لأطراف المجتمع المختلفة.
- تأثير ثاني ناتج من تطبيق سياسات رشيدة وعقلانية للمؤسسة، من خلال الصدق في الإعلانات الموجهة للجمهور، وكذا الإستجابة لاحتياجات الفئات المستهلكة بصفة عامة.
- ج- إستخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية وتكون هذه الأخيرة مرتبطة بكل عملية اجتماعية خاصة وأن مثل هذه العمليات لا تخضع لقواعد السوق¹.

2- مزايا تطبيق تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية جملة من المزايا تفيد المؤسسة من الداخل والخارج وتفيد أصحاب المصالح والفاعلين فيها نذكر منها:

- أ- يتيح تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الفرصة لإدخال البعد والعامل الاجتماعي في أنظمة الحسابات الخاصة بالمؤسسة، وهذا ما يوفر ميزتين أساسيتين:
- توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة لوضع الخطط التنموية على المستوى القومي.
 - توفير كذلك الفرصة لتحسين الأسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك معدلات النمو المحققة فيه.

ب- قيام المؤسسة بدورها اتجاه المجتمع، يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والإعتراف بوجودها والمساهمة على إنجاحها، وللوصول بالمجتمع إلى هذا

¹AbubakerNafes and Abdel Karim Mohammed: Corporate social resposability and accountability as a comprehensive approach for developing reporting and disclosure practice in Jordan :Ddrasat"vol n 2 p 415.

المستوى من الوعي والإدراك، يجب أن يوضع في الصورة وتوفر له كل الإمكانيات المتاحة بما فيها المعطيات والمدخلات والمخرجات التي يحتاجها لهذه العملية، وهذا هو الهدف من عملية الإفصاح الاجتماعي¹.

- ج- مساعدة المؤسسة على الإشراف والإدارة بشكل فعال وتعزيز اهتمامها وإعتمادها على معايير الجودة، مما سينعكس حتماً على أدائها وبشكل إيجابي.
- د- تقديم المؤسسة لمعلومات أخرى غير تلك المعطيات المألوفة يعتبر عامل جذب، إذ يجعل المؤسسة تبدو مختلفة عن منافسيها.

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

إن تطبيق مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أرض الواقع يواجه العديد من الصعوبات والتحديات والتي ترتبط أساساً بالجانب المفاهيمي، مما يخلق في الكثير من الأحيان وفي عديد المؤسسات عدة مشاكل على عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي.

أولاً- مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المؤسسة

والتي تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه صانعي التقارير الاجتماعية، حيث نجد التشابك بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية نابع من طابع نشاط المؤسسة في حد ذاتها. ومن أمثلة ذلك نجد تكاليف البحث والتطوير أو تكاليف زيادة درجة الأمان للمنتج، اللذان يمكن أن ينظر إليهما على اعتبار أنهما ضمن التكاليف الاجتماعية التي تهدف إلى خلق حالة من الرضا والإشباع عن منتجات المؤسسة داخل نفوس العملاء وميولاتهم، إلا أنه ومن جهة ثانية يمكن اعتبارهما من التكاليف الاقتصادية اللازمة لإعطاء قوة دفع وتنافسية للمنتج وزيادة نصيبه من السوق، بهدف زيادة ربح المؤسسة والعمل على الحفاظ على مكانتها، في حين هناك وجهتي نظر متعارضتين الأولى إقتصادية والثانية محاسبية، فالإقتصاديون يرون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في المساوئ التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها، كالتلوث الناتج عن النواتج الكيماوية أو دخان المصانع أو أية مواد ضارة أخرى، وبالتالي فإن هذه التكاليف يتحملها المجتمع وليس أصحاب المؤسسة، وبالتالي طبقاً لهذا المفهوم يتم قياس التكاليف الاجتماعية على أساس تكلفة الفرصة البديلة.

في حين يرى المحاسبون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأعباء المالية التي تتفقها المؤسسات ولا يطلبها النشاط الإقتصادي فضلاً عن عدم حصول المؤسسة على أي منفعة أو عائد إقتصادي مباشر مقابل هذه التكاليف بل يتم إنفاقها نتيجة لالتزام المؤسسة ببعض المسؤوليات الاجتماعية لقوانين تفرضها الحكومة، ولهذا فإن الأخذ بمفهوم التكلفة الفعلية أساساً في قياس التكاليف الاجتماعية من وجهة نظر محاسبية لا يعبر عن التكاليف الاجتماعية المتمثلة بالأضرار والآثار السلبية التي تلحقها المؤسسة بالبيئة المحيطة بها وبالمجتمع بسبب تلوث البيئة الناتج عن ممارسة نشاطها الإقتصادي.

¹ مرجع سبق ذكره.

ثانيا- مشكلة قياس العوائد الإجتماعية على مستوى المؤسسة

إن مشكلة قياس العوائد الإجتماعية عميقة لحد ما، حيث تأخذ أبعادا أكثر بكثير من مشكلة قياس التكاليف الإجتماعية نظرا لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج المؤسسة كالمستهلكين والعملاء أو البيئة المحيطة، أو قد تكون حتى من داخل المؤسسة كالعاملين أو لكل الأطراف في ان واحد سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وذلك حسب الأنشطة الإجتماعية التي تمارسها المؤسسة، وكل ذلك في الأصل يعود إلى أن العوائد الاجتماعية تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية أو المعنوية فتؤدي إلى حالة الرضا لدى الأفراد، ومما لا شك فيه أن ظاهرة الرضا هي في الحقيقة ظاهرة غير كمية يصعب قياسها بالوحدات النقدية مباشرة، الأمر الذي يجعل العديد من الكتاب والباحثين يتجاهلون العوائد الإجتماعية ويكتفون فقط بقياس التكاليف وهو ما يؤثر سلبا على صحة قياس نتيجة المنافع الإقتصادية والتي تنعكس في الأساس على مؤشر الأداء¹.

ثالثا- مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي

تعرف عناصر تكاليف الأداء الإجتماعية مؤسسة على أنها عناصر متعلقة بالتكاليف الناشئة عن التزامات المؤسسة بمسؤولياتها الإجتماعية، وقد يسهل على المحاسبين للوهلة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الإجتماعي، والمشكلة لا تكمن في كيفية قياسها وكيفية مقارنتها بالمنفعة الإجتماعية التي يمكن للمؤسسة اكتسابها، وهذا يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الإجتماعية المتولدة من تلك المسؤولية بشكل دقيق لأن التشابك الموجود في فصل التكاليف الإجتماعية والإقتصادية بين مختلف الأنشطة يولد صعوبة الفصل.

ولهذا فإن أهم مشاكل التقرير المحاسبي للنشاط الإجتماعي تتبلور في مشكلة الوقوف على أسلوب وطريقة التقرير الإجتماعي ومشكلة استحداث قواعد محاسبية للاتصال المحاسبي الإجتماعي وصولا إلى مشكلة إستحداث المعايير الملائمة لإعداد القوائم الإجتماعية.

نجد مفهوم محاسبة المسؤولية *Accountability* ينظر إليه على أنه أفضل مدخل لتحقيق أهداف المجتمع المتمثلة في العدالة والفاعلية، وهذا لأن التقارير المالية للشركات، تقدم معلومات ملائمة من خلال النظرة الإجتماعية الواسعة، لذا فإنه داخل مفهوم محاسبة المسؤولية لا يفترض أن مصالح مجموعة معينة من المستخدمين أهم من مصالح المستخدمين الآخرين، كما أن إحتياجات حملة الأسهم والأسواق المالية ليست هي الإحتياجات الوحيدة التي يتم الإهتمام بها، حيث أن إحتياجات المجتمع والعامه هي السائدة².

¹ دكار نجات، مدى التزام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الإجتماعية، دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019، ص 35
² محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة الأولى، مصر، (2005)، ص 133.

ويرى الباحث أن مفهوم محاسبة المسؤولية هو مفهوم إجتماعي (النواحي والجوانب) وليس مرتبط على النواحي الإقتصادية ، أي الربط بين النواحي الإقتصادية والإجتماعية، فما على المؤسسات أن تقدم بعض التقارير والمعلومات التي تراعي التوجه الإجتماعي، لأن التطور الحقيقي الحديث للمحاسبة جاء كاستجابة لتلبية متطلبات واحتياجات مجتمعاتها. ومن هنا التوسع والزيادة على المستوى الجزئي والكلّي.

كما نلاحظ أن معظم الدول النامية وبالأخص الجزائر منشغلة في برامج للتطور الإقتصادي والاجتماعي أي التنمية ومؤشراتها، والدخل الوطني الخام... إلخ إلا أنها تراعي للشعور الجماعي بأن المؤسسات والهيئات يجب أن تكون مسؤولة إجتماعيا، أي المؤسسات والهيئات التي تعمل داخل حيز الدولة معينة يحتمل أن تكون مسؤولة إجتماعيا، المسؤولية في الدول النامية هي الدعم والمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية للدولة الرفاهية الإقتصادية،... إلخ، وأيضا مسؤولين ومدراء المؤسسات والهيئات مسؤولين عن كل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية بالتركيز على تقديم المعلومات الكاملة والكافية للأطراف المعنية . ومن خلال دراسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تهدف إلى الإفصاح عن المعلومات العامة، وتعزيز إقرارات الإستثمار والإنتاج وتقلّي التكاليف وإدارة أفضل لاتخاذ القرارات، ويمكننا أن نبين أهم المشاكل الرئيسية في الدول النامية ونماذج للقوائم المحاسبية.

جدول رقم(2): المشاكل الرئيسية في الدول النامية ونماذج للقوائم المحاسبية

المشاكل	التقارير والقوائم المحاسبية الملائمة
النمو الإقتصادي	أ- حساب الأرباح والخسائر ب- الميزانية العمومية (بالملاحظات) على أساس التضخم المعدل
مشكلة البطالة	تقرير العمالة (الاستخدام)
ميزان المدفوعات	قائمة الصفات بالعملة الأجنبية
توزيع الثروة والدخل	أ- قائمة القيم المضافة ب- تحليل المساهمين
مستوى التكنولوجيا	تقرير التعليم والتدريب
عدمالتوازن بين الأقاليم	قوائم تدفق الأموال الإقليمية على مستوى الإقليم
الأمن والسلامة	تقرير العمالة والاستخدام
أثر البيئة	تقرير خاص
التلاعب والفساد	تقرير المراجعة

المصدر: محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 136.

المبحث الثالث: القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ركزت معظم الدراسات على التكاليف الاجتماعية في حين يعتبر قياس العائد الاجتماعي المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها فمثلا كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المنظمة بتشجير المنطقة المحيطة بها، ومن هنا نستنتج بأن القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من أهم المواضيع المعاصرة، وفي نفس الوقت يشكلان أحد أهم العراقيل التي تواجهها محاسبة المسؤولية الاجتماعية وهذا راجع إلى صعوبة التعبير النقدي للتكاليف الناجمة عنها والإفصاح عنها في القوائم المالية.

المطلب الأول: القياس المحاسبي

سنعرض للقياس المحاسبي ومؤشراته، وقياس التكاليف الاجتماعية والعوائد الاجتماعية .

أولاً: مفهومه:

هو عملية اختيار متغيرات وإجراءات لتحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للفترة، والتي تشمل العناصر الخارجية للمؤسسة بالإضافة إلى العناصر الداخلية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع وإيصال هذه المعلومات للأطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة¹.

إن القياس في المحاسبة هو ذلك القياس الذي يهتم بتعيين القيم النقدية للأحداث المالية والإقتصادية الخاصة بنشاط مشروع معين من خلال فترة زمنية، والتي تشكل البنود التي سيتم الاعتراف بها في القوائم المالية وفق قواعد معينة هي الفرضيات والمبادئ المحاسبية، فأهمية القياس تنبع من الأسس التي يقوم عليها في منح الأرقام لبنود القوائم المالية.

ثانياً: أهمية القياس المحاسبي الاجتماعي

للقياس المحاسبي الاجتماعي أهمية بالغة لما له من تأثير على حياة الأفراد ومن ثم المجتمع وتتمثل في:

- تحسين توزيع المسؤوليات الاجتماعية بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث أن قيام المؤسسات بقياس تكاليف انفاقها على الأنشطة الاجتماعية والمنافع المحققة منها سوف يمكن من إجراء مقارنة بين أداء القطاع العام والقطاع الخاص وبالتالي العمل على تحسين الموارد بين القطاعين.
- المساهمة في رفع مستوى العدالة الاجتماعية والإقتصادية، فعدم قيام المؤسسات بقياس مستوى محاسبتها الاجتماعية يترتب عليه عدم معرفة إدارتها للآثار الخارجية السالبة الناتجة عن أنشطتها بالنسبة للمجتمع وفئاته المختلفة، وبالتالي فإنه يصعب على الإدارة اتخاذ هذه الإجراءات اللازمة لمنع هذه الآثار وبالإضافة إلى ذلك سيكون من الصعب تحميل المؤسسات المتسببة في مثل هذه السلوكيات مسؤولية تبعات تلك النتائج.

¹ بن العايش فاطمة، مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (10)، ع(17).

- إن أخذ التكاليف الاجتماعية في عين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية سيساهم بشكل مباشر في تحسين هذه النتائج وجعلها أكثر تعبيراً عن واقع الأفراد والمجتمع وذلك بتحقيق الرفاهية والعدالة.

ثالثاً - قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية

1- مفهوم التكاليف الاجتماعية: يشير مفهوم التكاليف الاجتماعية إلى مقدار ما تنفقه المؤسسة بهدف زيادة رفاهية الجهات المختلفة في المجتمع، دون أن تنتظر مردوداً من ذلك¹، وتنقسم التكاليف الاجتماعية إلى:

- **تكاليف اجتماعية مباشرة:** وتتمثل أساساً في التضحيات الإقتصادية التي تتحملها المؤسسة نتيجة قيامها إجبارياً أو اختيارياً وفقاً للقوانين التي تفرضها الحكومة بتنفيذ بعض البرامج والأنشطة الاجتماعية، بحيث لا تحصل المؤسسة في مقابلها على خدمة أو منفعة مباشرة.
- **تكاليف اجتماعية غير مباشرة:** أو ما ينظر إليها من منظور مجتمعي بحث لأنها تمثل قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار وتضحيات ممثلة بالموارد التي تنفذ نتيجة ممارسة المؤسسة لأنشطتها المختلفة، مثل تلوث المياه والهواء والتربة والضوضاء.

2- طرق قياس التكاليف الاجتماعية

أ- قياس التكاليف الاجتماعية المباشرة: وتتمثل في الآتي²:

- قياس الأصول الاجتماعية، والتي عادة ما تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهدافها الاجتماعية وتعتبر غالباً الأصول المعمرة التي تنتمي إلى الأصول الثابتة للمؤسسة التي تستخدم لفترات طويلة.
- قياس المصروفات المباشرة التي تنفقها المؤسسة وفاء لالتزاماتها الاجتماعية، وتتمثل في المبالغ التي تنفق من قبل المؤسسة لمعالجة مخلفات الإنتاج أو ما تتركه من نفايات ضارة بالبيئة أو من تأثيرات على العاملين، وتهدف أساساً إلى تحقيق خدمة اجتماعية تتمثل في حماية المجتمع، ويمكن أن تعالج هذه المصاريف بتحديد نصيب كل فترة منها، وتعتبر هذه المصاريف من المصاريف الأيرادية التي تحمل للفترة المئوية باعتبارها قد انفقت في سبيل تقديم خدمة للمجتمع، ولأنها جاءت بعد العملية الإنتاجية فإنها من نتائجها ومتطلباتها.
- قياس الضرائب التي تدفعها المؤسسة للجهات الحكومية نتيجة الضرر الذي تسببه للمجتمع، وهنا لا يوجد مشكلة في قياس هذا النوع لأنه يمثل في الأصل مبالغ نقدية.

ب- قياس التكاليف غير المباشرة: والتي تتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة ممارسة المؤسسة لأنشطتها المختلفة، وبما أن هناك صعوبة في قياسها بالطريقة المباشرة، فإنه يتم اللجوء إلى طرق غير مباشرة للتعبير عن هذه الأضرار نقداً، ومن بين أساليب قياس هذه التكاليف:

¹ عبد الله حسن موسى عيسى، صور وفرص تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية، (2000م-2013م)، أطروحة دكتوراء، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة الجزيرة-السودان، ص 125.

² ييوسف هارون خميس محمد، دور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي لمنشآت الأعمال، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015، ص 85-86.

- أسلوب قياس تكايف منع حدوث الأضرار.
- أسلوب تكاليف التصحيح أو الإعادة.

3- صور قياس التكاليف الإجتماعية: من أهم صور تطبيق محاسبة التكاليف الإجتماعية وتوفير المنافع من قبل المؤسسة نجد:

- مساهمات المؤسسة في حل العديد من المشكلات الاقتصادية والإجتماعية بطريق مباشرة أو غير مباشرة غالباً ما تؤثر على فئة معينة من الفئات المجتمعية والتي ترتبط مباشرة بالمؤسسة كالعاملين أو سكان المنطقة المحيطين بالمؤسسة سواء كانت هذه المساهمات اختيارية أو إجبارية.
- توظيف عمالة زائدة حيث تتدخل بعض الدول في سياسة التوظيف الخاصة بالمؤسسات عن طريق نظام التعيين الإلزامي، هذا ما يؤدي إلى توظيف عاملين بما يزيد عن الحاجة الحقيقية، وهو ما يعرف بظاهرة البطالة المقنعة، وتقاس هذه المساهمة من خلال الأجور الممنوحة لهذه العمالة الزائدة ولها في الحقيقة سلبيات بقدر مالها من أثر إيجابي.
- توظيف المعوقين حيث أنه قد يحدث أن تصدر بعض الدول تشريعات تلزم المؤسسات بتوظيف عدد من المعوقين، الأمر الذي يؤدي إلى تحمل المؤسسة مبالغ إضافية تعد مساهمة إجتماعية موجبة، وتقاس هذه المساهمة كذلك من خلال الأجور التي تقدمها المؤسسة لهذه الفئة ذوو الإحتياجات الخاصة وهو ما يساهم في فرض صور من صور العدالة الإجتماعية.
- المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للأسر المحتاجة والفقيرة والتي تتوقف على المقابل الذي تحصل عليه تلك الأسر، ولتحديد مدى المساهمة يتم الافتراض بأن حصول الأسرة على المبلغ المحدد لها يعد إلزاماً للمؤسسة التي تعمل على ضمن أداء المسؤولية الإجتماعية.
- هناك عمليات غير مباشرة تقدمها المؤسسة على شكل مساهمات اختيارية أو تطوعية لها تأثيرات جد مرضية على الفرد والمجتمع، طبعاً تحددها المؤسسة بما يتماشى وبرامجها المسطرة.
- دعم الأبحاث العلمية ومؤسسات التعليم والجمعيات والمنظمات الخيرية، حيث تقوم المؤسسة ب إعداد برامج لدعم الأبحاث العلمية ومؤسسات التعليم إدراكاً منها بأهمية دعم البحث العلمي في تطوير ورقي المجتمع، والأساس في قياس هذه المساهمة هو قيمة ما تتحمله المؤسسة من تكاليف مقابل توفير هذا الدعم، ويمكن استخدام نفس القياس على مساهمات دعم الجمعيات والمنظمات الناشطة في مثل هذه المجالات.

المطلب الثاني: الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الإجتماعية

لقد تطورت أنظمة الإفصاح الإجتماعي بتطور أنظمة المحاسبة، فقبل ظهور الثورة الصناعية كان هناك ما يعرف بمنظمات الأشخاص، وهي عبارة عن منظمات فردية سادت في تلك الفترة والتي تميزت بسهولة الإطلاع على المعلومات الموجودة بالدفاتر والسجلات والحسابات المختلفة، لذلك لم تكن هناك حاجة للإفصاح كما هو الحال في يومنا هذا.

أولاً : مفهوم الإفصاح الإجتماعي

إن ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر ظهر نوع جديد من المنظمات في شكل منظمات الأعمال المساهمة، يملكها مجموعة من المساهمين كل واحد له سلطة الإمتلاك بقدر نسبة مساهمته، حيث ينتمي هؤلاء المساهمين إلى فئات مختلفة ومستويات ثقافية مختلفة، لذلك يصعب عليهم إدارة منظماتهم بأنفسهم وبالتالي فقد تم الفصل بين الإدارة والملكية وظهرت أطراف أخرى لها مصالح حالية ومستقبلية مثل المستثمرين الحاليين أو المتوقعين والمقرضين والموردين وغيرهم.

عرفه هندريكس Hendrickson (1982): الإفصاح المحاسبي هو "عرض للمعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية لأغراض التشغيل الأمثل لأسواق رأس المال الفعالة"¹.

ومن هنا فالإفصاح المحاسبي يعرف على أنه: عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب، مما يجعلها غير ملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات لمنظمات الأعمال².

ويرى الباحث بأن هندريكس يركز في تعريفه للإفصاح المحاسبي على خاصية الملائمة الواجب توافرها في المعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسات، وهيو من وجهة نظره يقدم تعويفاً بسيطاً مختصراً للإفصاح المحاسبي.

ثانياً : أنواع الإفصاح الإجتماعي

يأخذ الإفصاح المحاسبي عدة أنواع، ويكمن وجه الاختلاف بينهما في حجم المعلومات الواجب الإفصاح عنها والذي يرتبط أساساً بالمستخدم المستهدف وغرضه من المعلومات المحاسبية.

1- الإفصاح الكامل

يتطلب هذا النوع من الإفصاح ضرورة إظهار كافة المعلومات الملائمة التي لها تأثير على تحديد الربح والمركز المالي ويتم عرض هذه المعلومات على مستوى القوائم المالية أو الملاحق والملاحظات الهامشية، إذن فأن الإفصاح الإجتماعي الكامل ينص على توفير كل المعلومات المحاسبية ذات التأثير المحسوس على قرارات المستخدمين، وهذا يتطلب تحقيق التوازن بين أمرين:

- أن يتم الإفصاح على عن المعلومات المحاسبية بدرجة كافية من التفصيل، حيث تبدو واضحة ومفيدة لمن يستخدمها وكذا يغلب عليها طابع المرونة والسهولة في التعامل معها كمعطيات أولية.
- أن تشمل الكشوفات على معلومات مركزة وخالية من التفاصيل الكثيرة، لأن التفاصيل غير المهمة ستبعد المستخدم عن إدراك جوهر الأمور فضلاً عن كلفة إعداد واستخدام هذه المعلومات³.

¹الدونهندريكسن (2008): النظرية المحاسبية، ط4، ترجمة: كمال خليفة أبو زيد، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 846.

²ز غدار أحمد وسفير محمد، خيار الجزائر بالتكليف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، العدد السابع، 2009-2010، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 84.

³حنان رضوان (2003): تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، ص 448.

2- الإفصاح التفاضلي:

يرتبط هذا النوع من الإفصاح باختلاف المستوى المعرفي لدى المستخدمين، إذ يوحي هذا المفهوم إلى وجود نوعين من الإفصاح:

- إفصاح أكثر تفصيلاً وأكثر قيمة، يوجه على المستخدمين الذين يتمتعون بمستوى ثقافي معقول كالمهنيين ونحوهم.
- إفصاح أقل تفصيلاً وأقل قيمة، ويتم من خلاله عرض المعلومات المالية في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة، حيث يفترض مؤيدو الإفصاح التفاضلي أن المستثمر في الحقيقة هو أقل دراية واستيعاباً من المستثمر العادي الذي تفترضه المحاسبة¹.

3- الإفصاح الكافي

يقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يطلبها مستخدمي القوائم المالية، وبما أن المستثمر يعد أهم فئة من فئات المستخدمين، فإن الإفصاح يكون كافياً إذا وفر الحد الأدنى من المعلومات التي يحتاجها المستثمر².

4- الإفصاح العادل أو المناسب

حسب المعيار الدولي (عرض المعلومات المحاسبية)، فإن العرض العادل للمعلومات المالية يتطلب العرض الصادق للآثار الناتجة عن الصفقات والأحداث الأخرى وكل البنود التي تنطبق عليها تعاريف العناصر المالية سواء أصول أو خصوم أو إيرادات أو نفقات. كما أنه ينص على تقديم إيضاحات إضافية عندما تكون متطلبات المعايير الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة، على المركز المالي والأداء المالي، وهذا بالضرورة سيؤدي إلى إفصاح عادل.

ثالثاً: نطاق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يمكن ملاحظة وجود اتجاه حول نطاق الإفصاح بالنسبة للمجالات الرئيسية التالية:³

- مجال الأنشطة الخاصة بالموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.
- مجال الأنشطة الخاصة بالمساهمات العامة والتي تتمثل أساساً في خدمة المجتمع.
- مجال الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية حيث تهتم بالعاملين بصفة رئيسية.
- مجال الأنشطة الخاصة بصافي الدخل ومساهمات المنتج أو الخدمة (حماية المستهلك).

ويكشف تناول الأنشطة التي يتضمنها كل مجال من المجالات عن اتساع نطاق العمليات المرتبطة بالإفصاح الاجتماعي عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، ولكن ذلك لا يعني أن كل وحدة اقتصادية ستقوم بالإفصاح عن كل هذه الأنشطة، فضلاً عن أن اختيار الوحدة لمجموعة الأنشطة

¹ حنان رضوان المرجع نفسه.

² هندريكس مرجع سابق ص 848.

³ محمد عباس بدوي، الأمير إبراهيم عثمان، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، مصر، 2000، ص 476.

التي يمكنها القيام بها لا تعد قيذا مؤثرا على دخول تلك الأنشطة جميعها في دائرة الوظيفة المحاسبية، لأن ما لا تقوم به وحدة معينة من هذه الأنشطة قد تقوم به وحدات إقتصادية أخرى.

رابعاً: آليات الإفصاح الإجتماعي

يمكن أن تنتقل المعلومات الإجتماعية إلى ذوي المصالح في المنشأة عبر الآليات التالية¹:

1- المصدر الداخلي: ويتضمن مايلي:

- الإفصاح الاختياري: حيث إن عدم اشتراك المساهمين في إدارة المنشأة يؤدي إلى مشكلتين مهمتين، الأولى وجود عدم تماثل للمعلومات، فإن المستثمرون أقل معرفة ودراية مقارنة بالإدارة بشأن أنشطة وقيمة المنشأة، والثانية وجود المخاطر الأخلاقية حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة المنشأة والتوقعات المستقبلية لها، ولهذا يجب أن يكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية.

• وقد تتوصل العديد من الباحثين إلى أهمية المعلومات الإجتماعية التي تفصح عنها المنشآت اختياريًا وأثرها على ربحيتها وعلى توجيه قرارات أصحاب المصالح في منشآت الأعمال.

- الإفصاح الإلزامي: وهو الذي يفرض على منشأة وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية في أسواق المال، ووفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في المجامع المهنية المحاسبية.

2- المصادر الخارجية: وهي التي لا تتحكم بها إدارة المنشأة مثل وسائل الإعلام وهي ذات أثر كبير على أصحاب المصالح في المنشآت المساهمة العامة، حيث من خلالها تنعكس صورة المنشأة أمام المجتمع، فإذا كانت هذه الصورة إيجابية كان الأثر إيجابياً على المنشأة، وإذا كانت سلبية انعكس ذلك على المنشأة بصورة واضحة.

المطلب الثالث: مفاهيم متعلقة بالأداء الإجتماعي

نقوم بتحديد المفاهيم التالية:

أولاً: تعريف الأداء

¹ حامد أحمد صلاح أبو سمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 46-47.

يعرف الأداء بأنه: انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها وكيفية استخدام مواردها البشرية والمادية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، وهو نوع من الرقابة اللاحقة، تظهر عند الإطلاع على النتائج. وبالرغم من ذلك فهي بالغة الأهمية وهي تكمل القيادة. ويعتبر تقييم الأداء وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة.

ثانياً: مفهوم الأداء الاجتماعي

✓ **تعريف الأداء الاجتماعي:** يُعرف الأداء الاجتماعي بأنه الترجمة الفاعلة للرسالة الاجتماعية لمؤسسة ما إلى ممارسة تتماشى مع القيم الاجتماعية المقبولة المتعلقة بخدمة أعداد أكبر من الفقراء والمعزولين، وتحسين جودة الخدمات المالية وملاءمتها، وخلق مزايا للعملاء، وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات¹.

والأداء الاجتماعي يشمل تقديم خدمات بصورة مستدامة للأعداد المتزايدة من الفقراء والمستبعدين، وتحسين جودة الخدمات المالية ومدى مواءمتها، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعملاء، وتأكيد المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء والموظفين والمجتمع الذي تخدمه هذه المؤسسة².

✓ **تقييم الأداء الاجتماعي:** إن تقييم أداء منظمات الأعمال اليوم لا يقتصر على المؤشرات المالية بل أصبح أكثر شمولية باعتماده على معايير مالية وغير مالية ومن ضمن المعايير غير المالية تأتي المعايير الاجتماعية في المقدمة، ويعتمد تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة على معرفة أداء المنظمة ومساهمتها تجاه مختلف أصحاب المصالح من مالكين وعاملين ومنافسين ومجتمع محلي وبيئة طبيعية والأقليات ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها، وقد طورت هذه الفئات مؤشرات ترى ضرورة تبني المنظمة لها، ولا بد من الإشارة إلى أن مصطلح التدقيق لجوانب المسؤولية الاجتماعية قد أصبح شائعاً وبموجبه يتم فحص وتدقيق المساهمات الاجتماعية لمنظمات الأعمال في مختلف المجالات، كما ظهر حقل محاسبي جديد هو محاسبة المسؤولية الاجتماعية ويهتم بالقياس المحاسبي والمعالجات المحاسبية للإنفاق الاجتماعي الذي تقوم به منظمات الأعمال.

ثالثاً- مفهوم ومعايير القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

1- مفهوم القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

¹ وفاء رايس، عرض الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية الصيانة الأغواط، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (1) العدد (2)، ديسمبر 2017، ص 106.

² سيد هاشمي، قياس الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر، مذكرة مناقشة مركزة، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، العدد رقم 41، مايو 2007، ص 3.

وهي في الأساس مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المؤسسات¹، فيما عرفها آخرون بأنها: "فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي من مدخل اجتماعي وذلك باعتبارها عضواً فاعلاً في المجتمع ترتبط بالفئات الأخرى فيه ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من قواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات"².

من التعريفين السابقين نلاحظ بأن القياس المحاسبي عن الأداء الاجتماعي يهتم بتحديد جملة التكاليف الاجتماعية من ناحية إقتصادية، وهي تكاليف الأنشطة الاجتماعية التي تؤديها الوحدة الإقتصادية خلال دورة مالية في مدة زمنية محددة من أجل المساهمة في الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه فئات المجتمع المتعددة والتي تشمل الموارد البشرية العاملة فيها والبيئة المحيطة بها ومستهلكي منتجاتها والمجتمع بصفة عامة سواءً كانت تلك الأنشطة الاجتماعية إلزامية كالتى تفرضها الدولة أم اختيارية تؤديها الوحدة الإقتصادية نتيجة إحساسها بالمسؤولية الاجتماعية وفي حدود إمكانياتها³.

2- معايير القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

وضعت جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1963 المعايير المحاسبية العامة وهي: معيار الصلاحية، معيار الخلو من التحيز، معيار السببية، معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية⁴، وأضاف غيرهم لهذا الفرع المحاسبي معيارين آخرين⁵: معيار العائد الاجتماعي، معيار مقابلة العوائد الاجتماعية: أ- معيار الصلاحية: حيث لابد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من أعداد القوائم الاجتماعية الختامية⁶.

¹ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1990، ص 350.

² محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2004، ص 417.

³ إبراهيم جابر السيد، محاسبة التلوث البيئي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص 164.

⁴ إبراهيم جابر السيد، مرجع سابق، ص 166.

⁵ محمد فلاح، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2016، ص.ص 203-204.

⁶ سفير محمد وآخرون، آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة البويرة الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص 5.

ب- معيار الخلو من التميز: يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق و التقارير عنها بنزاهة وتجرد وبحيث لا تتطوي على أي تحيز بالتضمنين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحا والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

ج- معيار السببية: مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة¹.

د- معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة².

هـ- معيار العائد الاجتماعي: ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلا من (مبدأ تحقيق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق³.

و- معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها: يقابل هذا المعيار (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية⁴.

3- قياس مجالات المسؤولية الاجتماعية

تلعب المسؤولية الاجتماعية دورا فعالا في مساهمة تطور المنشأة من خلال تطبيق قاعدة بيانات تتكفل بالحفاظ على المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة المجتمعية المحيطة بها، وبما أنه هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية، فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع، ويرى آخرون أنها صورة من صور الالتزام الطوعي للشركات بدورها في خدمة المجتمع، إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم ويُعد قياس مجالات المسؤولية الاجتماعية العمود الفقري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ونعني بالتكاليف الاجتماعية تلك المبالغ

¹ جورج دانيال غالي صالح، مرجع سابق، ص 97.

² محمد فلاق، مرجع سابق، ص 203.

³ سفير محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 5.

⁴ محمد فلاق، مرجع سابق، ص 204.

المصروفة دون ارتباطها بالنشاط الاقتصادي للمشروع وتستدعيها ضرورات إلزام المشروع إيفاء ببعض المسؤوليات الاجتماعية في ظل القوانين والأنظمة المرعية، وهذه التكاليف تشكل عبئاً مفروضاً تتحمله حسابات النتيجة¹.

والكثير من المؤسسات في العالم اليوم أصبحت تهتم اهتماماً كبيراً بهذا النوع من المحاسبة من خلال التركيز على أفراد المنشأة والعمل على تقديم تشجيعات وتحفيزات ومتابعة مواردها البشرية وتنميتها، لذلك يمكن القول أن العمليات التي تقوم بها المنظمة في مجال الموارد البشرية غالباً ما تدور في نطاق المسؤولية البيئية والاجتماعية الإجبارية وتتمثل العمليات الإنتاجية التي ينطوي عليها مجال الموارد البشرية في الآتي:

أ- إعداد وتنفيذ برامج التدريب لرفع الكفاءة الفنية للعاملين: والتي تكون سبباً في زيادة إنتاجيتهم والذي سيؤدي إلى زيادة الدخل المتوقع، ولقياس المساهمة الاجتماعية فيما يخص برامج تدريب العاملين، يمكن الإعتماد على تكلفة هذه البرامج كأساس لتقدير مساهمة المنظمة في هذا المجال، لكن غالباً ما تقل قيمة هذه البرامج عن قيمة ما يعود على العاملين من منافع نتيجة التدريب، لذا فإن المنافع التي يحصل عليها العاملون الذين خضعوا لبرامج التدريب والمتمثلة في مكاسب مادية إضافية يُعد أساساً صالحاً لقياس المساهمات الاجتماعية فيما يختص ببرامج التدريب².

ب- توفير بيئة عمل مادية تتصف بالأمن: إذ تعد من المساهمات التي تقوم بها إلزاماً بمسؤولياتها الاجتماعية الإجبارية³، فمثلاً مع انتشار وباء كورونا (كوفيد-19) إتخذت الدولة نهجاً على المؤسسات تمثل في تقليص عدد العمال بنسبة 50% وذلك من خلال إعطائهم عطلة إستثنائية مدفوعة الأجر، مع توفير الأدوات اللازمة من كمادات ومعقمات لباقي الموظفين وغيرها من الإجراءات، كما يمكن أن تتكفل هذه المؤسسات بإجراء تحاليل للموظفين المشتبه فيهم.

ج- المساهمة في تحسين الرفاهية المادية للعاملين: وتتوقف على المقابل المادي الذي يحصلون عليه، وتقوم الدولة بالتدخل في تحديد المبلغ الذي يحقق للعاملين مستوى معقول من الرفاهية، وذلك من خلال إصدار فئات الأجور، المرتبات، والعلاوات، لذلك ولتحديد مدى المساهمة في تحسين الرفاهية المادية للعاملين يتم الافتراض بأن حصول العامل على المبلغ المحدد له من قبل الدولة يعد من قبل إلزام المنظمة التي تعمل ضمنها في أداء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية، أما إذا تقاضى العامل مبالغ إضافية تزيد على الأجر المحدد قانوناً ونسبة متساوية مع نسبة الزيادة في الإنتاجية تكون تلك

¹ مجيد جاسم الشرع، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 53.

² محمد فلاح، مرجع سابق، ص 215.

³ نفسه.

المبالغ من قبيل مكافأة العامل على نشاطه، أما المبالغ التي تزيد عن ذلك فتعد من قبيل المساهمة الاجتماعية الاختيارية للمنظمة¹.

د- **توفير وحدات سكنية للعاملين:** قد تتجه بعض منظمات الأعمال إلى تأمين وحدات سكنية للعاملين، إما امتثالاً لمتطلبات قانونية، أو من خلال مبادرة خاصة من قبل هذه المنظمات، حيث يقتصر ذلك على مساكن العاملين المملوكة للمنظمة أي تتحمل المنظمة نفقات حيازتها، أما عن الأساس المستخدم في تقييم هذه المساهمة فهو يتمثل في إيجاد قيمة التضحية للمستأجرين مقابل حق الانتفاع بهذه العقارات.

هـ- **توفير وسائل نقل للعاملين:** تعمل المؤسسات على توفير وسائل نقل للعاملين إما وفقاً لتعليمات قانونية أو وفقاً لمبادرة خاصة من قبلها، والأساس المعتمد في قياس هذه المساهمة، هو إما تقدير ما يتحمله من تكاليف مقابل توفير هذه الوسائل، أو من خلال تقدير ما يتحقق للعاملين من منافع نتيجة استفادتهم بهذه الخدمة.

4- أساليب القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

من الواضح أن هناك صعوبات في تحديد قيمة نقدية للأضرار التي تصيب المجتمع، أي تحديد التكاليف الاجتماعية الناتجة عن ممارسة المشروع لنشاطه ومن النادر أن تتطابق التكاليف الاجتماعية التي ينفقها المشروع بالفعل مع التكلفة الاجتماعية ومن وجهة نظر الإقتصاد الكلي، إلا أن أهم الأساليب المقترحة لقياس التكاليف الاجتماعية نجد التالي:

- **أسلوب الاستبيان:** يعتمد هذا الأسلوب على جمع البيانات والمعلومات وذلك عن طريق السؤال المباشر للأشخاص الذين لديهم علاقة مباشرة بالتكلفة الاجتماعية التي حصلت، ويعتبر هذا الأسلوب من أضعف الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الأداء الاجتماعي للشركات، وذلك بسبب اختلاف وجهات نظر الأشخاص المتأثرين من حيث دوافعهم وميولهم واتجاهاتهم من جهة، واختلاف الوعي الاجتماعي بين الأشخاص وتحيز بعضهم في الإجابة من جهة أخرى².

- **أسلوب التقييم البديل:** يمكن استخدام هذا الأسلوب عندما يتعذر التقييم المباشر للتكاليف التي قدمتها الشركة نتيجة لقيامها بالأنشطة الاجتماعية، حيث يتم إجراء تقييم بديل لتلك التكاليف، على سبيل المثال إذا قامت الشركة بتقدير التكاليف التي تتحملها في سبيل توفير معدات السلامة الحديثة والمتطورة فيكون ذلك عن طريق تقدير قيمة العلاج الطبي الذي تتحمله للعاملين المصابين بسبب عدم توفر هذه المعدات، وهذا الأسلوب يكون عرضة للأخطاء في القياس أو الاختيار الخاطئ للبديل مما يستوجب

¹ محمد فلاح، مرجع سابق، ص 216.

² سمير عماد شعبان، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز جودة تقارير الأعمال المتكاملة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة، جامعة تكريت، 2019، ص 69.

التأني والحذر عند استعماله، ومع ذلك فإن هذا الأسلوب يعد من الأساليب الفعّالة والمهمة في قياس التكاليف الاجتماعية لأداء الشركات.

• **أسلوب تكاليف المنع:** ويسمى هذا الأسلوب أيضاً بأسلوب منع حدوث الأضرار الاجتماعية، حيث إن التكلفة الاجتماعية هي قيمة الأضرار التي تقع على المجتمع نتيجة قيام المشروع بأنشطته الاقتصادية، وقد يكون من الصعب تحديد قيمة هذه الأضرار لذلك يجب اللجوء إلى أسلوب بديل لتحديد رقم يقارب التكلفة الاجتماعية الصحيحة، وهذا الأسلوب هو حساب تكلفة تجنب الأضرار الاجتماعية (تكاليف المنع)¹.

• **أسلوب تكاليف التصحيح:** كما يسميها البعض تكاليف إعادة الوضع إلى ما كان عليه²، وتمثل تكاليف التصحيح تكاليف أخرى تقريبية بديلة للتكاليف الاجتماعية، والتي تشمل المبالغ التي يقوم المشروع بإنفاقها سواء لإعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريباً أو لإنشاء مورد جديد يحل محل المورد الاجتماعي الذي تأثر بالأنشطة الاقتصادية للمشروع³.

• **أسلوب أحكام المحاكم والتعويضات:** إذ يعدّ هذا الأسلوب أن قرارات المحاكم اتجاه الأضرار إحدى مؤشرات الأداء الاجتماعي للشركة، ويمكن تصنيف هذه المبالغ ضمن مجموعة تكاليف الأداء الاجتماعي، علماً أن هذه المبالغ يتم تحديدها من قبل شخص ثالث وهو الحاكم وليس الشخص الذي حل عليه الضرر⁴.

• **أسلوب الإنفاق الفعلي:** يركز هذا النوع في الأساس على توضيح المبالغ المخصصة من قبل إدارة المؤسسة كأساس لقياس تكاليف الأداء الاجتماعي، سواء كانت هذه المبالغ تم إنفاقها اختياريّاً بسبب إدراك الشركة والتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية أم تطبيقاً للقوانين والتشريعات التي تفرضها الحكومة⁵.

المبحث الرابع: مخرجات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية
إن قيام المؤسسات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنويع والإعتراف بوجودها، والمساهمة في انجاح أهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية.

¹ خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 38.

² أحمد منصور يوسف منصور، القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية وأثره في جودة التقارير المالية، بحث تكميلي استيفاءً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية، جامعة السودان، 2016، ص 23.

³ خالد صبحي حبيب، مرجع سابق، ص 39.

⁴ سمير عماد شعبان، مرجع سابق، ص 70.

⁵ نفسه.

المطلب الأول: فوائد تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية

أشارت العديد من الدراسات الى الفوائد المتزايدة التي جنتها العديد من المؤسسات خلال العقود الماضية، جراء تبنيها للمسؤولية الاجتماعية في عملها من خلال مسك محاسبة قائمة بذاتها تدخل ضمن استراتيجيتها التنظيمية، استجابة للضغوط والتحديات الخارجية والداخلية التي واجهتها تلك المؤسسات ومنها الضغوط التشريعية بترسانة قوانينها العديدة والمتجددة وأيضا الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وحتى بعض الضغوط السياسية في العديد من المراحل.

إذ دعا المؤتمر الدولي الثالث المنعقد في مدينة **Quebec** في عام 2001 الحومات والمؤسسات الخاصة إلى ضرورة تبني ومراعاة المسؤولية الاجتماعية، كما أعتمدت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ضمن برامج حقوق الإنسان في كندا وتم إدخالها ضمن الأولويات السياسية للحكومة، كما حذر المؤتمر الذي انعقد في مدينة ميامي عام 1994 الحكومة من نقشي الممارسات اللاأخلاقية والتي من شأنها أن تعيق النشاط الاقتصادي¹.

إن تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية ومسك نظام محاسبي خاص بها يجعلها حلقة وصل ما بين مختلف الأطراف المتعاملة معها، وكلما كان هذا الاتصال فعالا وإيجابيا مكن المؤسسة من تحقيق اهدافها من جهة، وأهداف الأطراف المتعاملة معها من جهة أخرى، وتتبع أهمية تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية ووضوحها وتجسيدها من خلال²:

أولا- بالنسبة للمؤسسة: حيث تتجلى فوائد تطبيقها بالنسبة للمؤسسة في النقاط التالية:

- تحسين سمعة المؤسسات وعلاقاتها التجارية والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الاداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين المؤسسات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المؤسسات، ومدى مراعاتها للإعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، ويسهم إلزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
- استقطاب أكفأ العناصر البشرية وزيادة القدرة على الإحتفاظ بهم، حيث يمثل التزام المؤسسات بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للشركات عابرة القارات أو كبرى المؤسسات المحلية التي تعمل في مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة.
- بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها المؤسسات أثناء ممارستها لنشاطها الإقتصادي، فالأخيرة تكون أكثر استعدادا لمنحها

¹ فؤاد محمد حسين الحميدي، الابعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، دكتوراه فلسفة في ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2004، ص 37-38.

² مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع لاتجاهات القضايا الراهنة، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004، ص6.

مزايًا وأفضليات إضافية مثل الإعفاءات والتخفيضات على الرسوم والضرائب بدلا من إخضاعها للرقابة الصارمة.

- حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام المؤسسات بنشاطها الإقتصادي، خاصة في إطار العولمة وتتمثل هذه المخاطر في الإلتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية. ولقد اتخذت دراسة أخرى مؤشرا آخر هو حجم المبيعات السنوية أو الأرباح، حيث تبين ان المؤسسات التي تبنت المبادئ الأخلاقية والتزمت بمسؤوليتها الاجتماعية قد حققت انجازا ماليا افضل من تلك التي لم تتبنى مثل هذه السياسات، وكانت جامعة هارفورد قد قامت بصورة متكررة باجراء دراسة مقارنة للشركات، حيث اظهرت ان تلك التي تولي اهتماما متوازنا بمختلف فئات المستفيدين قد حققت معدلات نمو اكبر بربع مرات من تلك المؤسسات التي حصرت اهتمامها بالمساهمين، وبالمثل فقد حققت معدلات نمو في التوظيف بلغ ثمانية مرات أعلى من المؤسسات التي ركزت على المساهمين فقط، وذهبت دراسات أخرى لترصد العلاقة ما بين سلوك المؤسسات وأسعار البورصة، حيث لاحظت التأثير السلبي للتقارير المنشورة عن السلوك اللاأخلاقي للمؤسسات على اسعارها في البورصة.
- لاحظت إحدى الدراسات التي أجريت عام 1999 أن المؤسسات التي قامت بالالتزام بصورة معلنة بقواعد أخلاقية محددة قد فاقت في ادائها المؤسسات المثلثة ممن لم تعلن مثل هذا الالتزام، بمقدار 2 إلى 3 مرات، وذلك بالقياس إلى قيمة أسهمها السوقية.
- رفع القدرة بالنسبة للمؤسسات على التعلم والابتكار.
- تحسين الاداء المالي للمؤسسة وتقليل التكاليف التشغيلية.
- زيادة المبيعات وولاء المستهلكين بزيادة الانتاجية وتحسين نوعية المنتج، وذلك تحقيقا لزيادة قدرة المؤسسة على جذب المستثمرين.

ثانيا - بالنسبة للمجتمع: تتمثل نتائج المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع فيما يلي:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الافراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

ثالثا - بالنسبة للدولة: وأهم صورها نلاحظها في تحقيق كل من:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل اداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية كونها تساهم بشكل كبير ومباشر في تدعيم القطاعات الحيوية والحساسة للدولة .

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية الى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات باهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحميل التكاليف الاجتماعية.

المطلب الثاني: محاسبة المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة

إن المتتبع للمواضيع التي تناولت أهمية المسؤولية الاجتماعية بصفة عامة يلاحظ بأنه لا يوجد إقراراً كاملاً في الإهتمام بهذه الإشكالية من قبل المعنيين والمختصين لهذا المجال، فهناك مواقف مؤدية في أن تتبنى المؤسسة مزيداً من الأدوار الاجتماعية وبالمقابل هناك من يعارض هذا التوجه ويعتبره مهدداً لوجود المؤسسات¹.

- **الفكر المؤيد لأهمية المسؤولية الاجتماعية:** لقد أقر العديد من الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع بأنه لا بد على المؤسسات التي فشلت في المساهمة الفعالة في تطوير التنمية المجتمعية والمحافظة على مصلحة المجتمع عند القيام بنشاطاتها الانتاجية المختلفة تحقيقاً لمنافعها الاساسية، وأن كل مؤسسة باختلاف القطاعات الحيوية لا مبرر لوجودها واستمراريتها ما لم تحترم البيئة الموجودة فيها، وأن هذه المسؤولية هي بمثابة حق مكتسب ونتيجة حتمية من المؤسسات بعد أن أصبحت في وضع غير ملائم واهتزت مكانتها في نظر أفراد مجتمعيها، فإذا ما تعارضت أهداف المؤسسة مع مصالح المجتمع فالأولوية تكون للمجتمع قياساً للمؤسسة مستنديين على العديد من الحجج والأفكار الحديثة ونلخصها في:

- باعتبار أن المؤسسة في الاساس مكونة من أفراد المجتمع المرتكزة فيه، ولذلك فإنه يتوقع من المؤسسات دوراً أكثر فاعلية في تحقيق أهدافه من خلال مجالات متعددة ليست اقتصادية فقط.
- النظر الى الدور الاجتماعي الذي تلعبه كبريات المؤسسات هو في الأصل يمثل عائدا استثماريا مستقبلياً مهما للمؤسسة، ولا يجب النظر له من جانب كلاسيكي لأن المجتمع هو الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد المجتمعي بفكر حديث وأكثر واقعية.
- يعتبر حدثاً ايجابياً لمصلحة المالكين حيث يعزز موقف المؤسسة وتزداد مبيعاتها عندما تساهم اجتماعياً بانتعاش الوضع العام للدولة.
- أن المؤسسات وخصوصاً الكبيرة تتمتع بالموارد المالية الضخمة وموارد فنية يمكن أن تؤدي إلى إنجازات اجتماعية هائلة وفي نفس الوقت تحافظ على مركزها المالي.

- **الفكر المعارض لأهمية المسؤولية الاجتماعية:** أصحاب الفكر الثاني والمعارضون يؤكدون وجهة نظرهم القائمة على النظرية الاقتصادية الكلاسيكية امتداداً للتجربة الماركسية وفي هذا يرى ملتون فريدمان أن على أصحاب الأعمال أن يعملوا من منطلق مبادئ الاقتصاد الحر وليس انطلاقاً من مبادئ المسؤولية الاجتماعية، حيث أن رجل الأعمال لا مسؤولية له إلا بتعظيم الربح²، فحجج المعارضين في الحقيقة حجج تدور أغلبها حول واحدة أو أكثر من الجهات التالية:

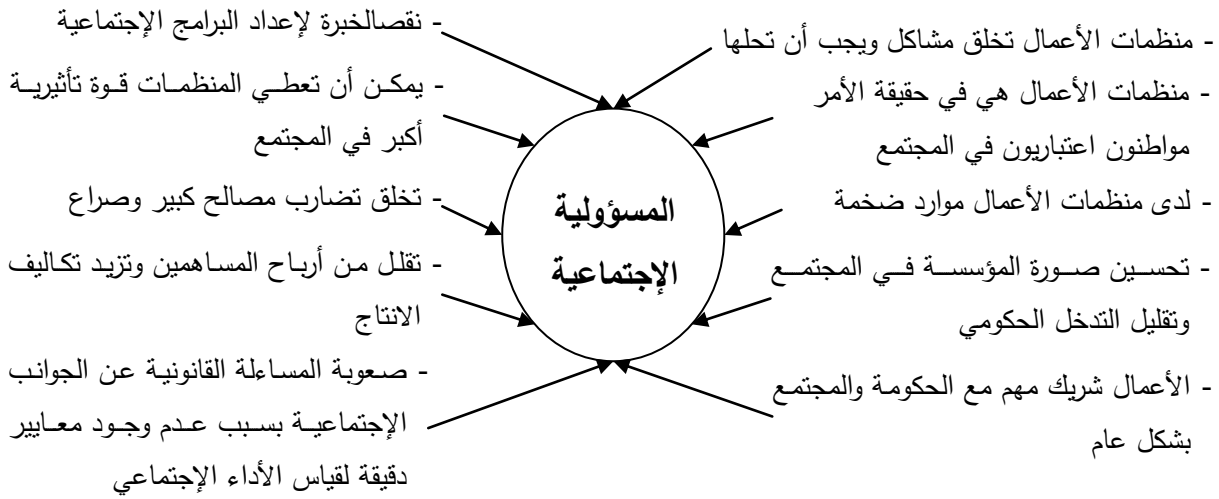
¹ خديجة منقر وآخرون، مشاكل القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق، ص.ص 35-37

² نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال، دار الوراق، عمان الأردن، ص.206.

- إن تبني دورا اجتماعيا أكبر من قبل المؤسسات الخاصة يؤدي إلى خرق قاعدة تعظيم الأرباح.
- الالتفاف حول الأهداف الأساسية الإقتصادية للمؤسسة مع مرور الوقت وزيادة مطالبة المجتمع والدولة للمؤسسات بتبني أهداف إجتماعية لا تخدم مصلحة المؤسسة.
- تتحمل المؤسسة كلفة عالية جراء الأنشطة الإجتماعية المتزايدة.
- صعوبة المراقبة والمحاسبة والمسائلة وصعوبة الفهم الصحيح للأطر القانونية عن الأنشطة الإجتماعية وعدم وجود معايير تضبط الإفصاح والقياس في الأداء الاجتماعي.
- وفيما يلي مخطط توضيحي لكلا الفكرين المؤيد والمعارض:

المؤيدون للمسؤولية الإجتماعية

المعارضون للمسؤولية الإجتماعية



الشكل 1 : المؤيدون والمعارضون لتبني المسؤولية الاجتماعية

المصدر: صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، ص94.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية ومدى أثرها على الأداء العام للمؤسسات ومدى التزام المؤسسات بها، وفيما يلي نستعرض بعضا من هذه الدراسات وأهم النتائج التي توصلت إليها.

أولا: الدراسات العربية

- دراسة (شهرزاد بلهامل) بعنوان "المسؤولية الاجتماعية ومدى الإهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"، شهادة الدكتوراء في العلوم التجارية جامعة فرحات عباس - سطيف 01 لسنة 2016.

تتمحور أهمية هذه الدراسة فيمنهجها إلى موضوع معاصر من حيث أنه يعالج مسألة تطوير الوظيفة المحاسبية والزيادة من جودة مخرجاتها، ونابع من حاجة المجتمع لمعلومات عن الأداء الاجتماعي

للمؤسسات، مما يمكن من تقييم أفضل للمؤسسات ومعرفة مدى التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، ومعرفة مدى تبني المحاسبة في مساهمة الإهتمام المتزايد بالمسؤوليات الجديدة للمؤسسات المتمثلة في المحاسبة عن الأداء الاجتماعي بالإضافة إلى المسؤوليات الاقتصادية، وأن على المحاسبين التعرف على تلك المسؤوليات حتى يمكن قياسها والتقرير عليها، وقد تناولت عدة مشكلات كانت أبرزها القياس والتقرير عن الأداء الاجتماعي نظرياً وتطبيقياً. وتطور الإهتمام بالمحاسبة عن الأداء الاجتماعي، ثم المشكلات المتعلقة بطرق القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي، وقد خلصت الدراسة إلى أن:

- ✓ التغيرات في البيئة المحيطة بالمؤسسة وعدم وجود تعارض بين المسؤولية الاجتماعية والأرباح، تعتبر من أسباب الإهتمام المتزايد بالمحاسبة عن الأداء الاجتماعي بالمؤسسة.
- ✓ وأن المفهوم الجديد في المحافظة على مركز مالي أكثر جاهزية لظروف البيئة النشطة اعتباراً من أن الربح لم يعد المعيار الوحيد للحكم على كفاءة الأداء للمؤسسة، بل أن الأمر يتطلب الإهتمام بالمحاسبة عن الأداء الاجتماعي وتسخير كل الإمكانيات المتاحة لهذا الغرض.
- ✓ التصور المطلق في كون مجالات الأداء الاجتماعي داخلية وأخرى خارجية.
- ✓ هناك بعض المبادئ المحاسبية غير قابلة للتطبيق في هذا المجال.

• دراسة (حسناء بوخلخاله ووداد بوكعولة سنة 2014) بعنوان "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل.

تتلخص مشكلة هذه الدراسة وتتناول مجالا حديثا في التعرض لموضوع تبني المؤسسات أساليب المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهي محاولة للإسهام في التأكيد على ضرورة الإهتمام بها وإدماج تأثيرات الاداء الاجتماعي للمؤسسات الى باقي تكاليف وإيرادات المؤسسات الاقتصادية، وتمكين هذه المؤسسات من توفير بيئة كفيلة بذلك للحفاظ على منظومة القيم وأثرها على النمط التسييري داخل المؤسساتومعرفة المجالات لقياس نتائج الأنشطة الاجتماعية والبيئية للوحدات الاقتصادية، حيث استخدم الباحث الاستبانة قصد الإجابة على فرضيات الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج وأهم ما جاء فيها:

- ✓ تقسيم أنشطة المسؤولية الاجتماعية وما لها من آثار إلى آثار قد تكون إيجابية وف الكثير من الأحيان تكون سلبية كون فكرة هذا النمط الجديد من المحاسبة على التكاليف والاداء الاجتماعي نموذج جديد وحديث دراسة.

✓ قد تكون بعض فروض ومعايير الإفصاح والقياس المطبقة في المحاسبة المالية على محاسبة أنشطة المسؤولية الاجتماعية و مدى أثره على البيئة المجتمعية ككل توفر مجال نظام فعال ومؤثر،

✓ التقرير المحاسبي عن التكاليف البيئية والاجتماعية يساعد في عمليات ترشيد القرارات المبنية على الحقائق.

✓ النظرة الحديثة للمنشآت بتحمل مسؤولياتها البيئية والاجتماعية اتجاه المجتمع يبرز الأثر الإيجابي لذلك الدور الذي باتت المحاسبة تتبناه.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

• دراسة (Geoffrey B. Sprinkle & Laureen A. Maines، 2010) بعنوان: "فوائد

وتكاليف المسؤولية الاجتماعية للشركات"، **"The benefits and costs**

of corporate social responsibility" مدرسة كيلي للأعمال، جامعة إنديانا،

2010:

والتي ركزت مشكلة هذه الدراسة حول الأدبيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وما هو دور المحاسبة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وقد استخدمت أسلوب التحليل والبحث في الوثائق ذات الصلة كما اعتمدت أسلوب المقابلة المباشرة قصد الوصول للنتائج المرجوة، حيث خلصت إلى مايلي:

✓ يمكن قياس التكاليف المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات من خلال تحديد الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

✓ يمكن أن تؤدي الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات إلى زيادة الإنفاق النقدي وتخفيض التدفقات النقدية.

✓ أن المنظمات تشعر بقلق متزايد حول كيفية تأثير أفعالها على البيئة والرفاهية الاجتماعية.

✓ أن الموظفون والمستهلكون والمستثمرون والمقرضون والوكالات الحكومية ومجموعات أصحاب المصلحة الأخرى يطالبون بأن تهتم الشركات بالمسؤولية الاجتماعية.

✓ لا يتم اتخاذ قرارات المسؤولية الاجتماعية للشركات من فراغ، بل يتم من خلال فهم مستتير للفوائد التي يتم جنيها والتكاليف المتكبدة، وتحقيقا لهذه الغاية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية وما يقابلها من مسك محاسبة على المسؤولية الاجتماعية وكذا الأدوات المستخدمة في عملية قياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية، وقد شرحنا مجموعة من المناهج والمعايير المتعلقة بهذا النظام باعتباره يمتد إلى المحاسبة على وجه الخصوص كالأداء الاجتماعي للمنشأة ومدى فاعليته، ومن خلال المفاهيم العامة حول المسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي لنا طبيعة هذا النشاط وعناصره الإختلافات بين المحاسبين في تحديد مجالاته وآثاره على كل من الفرد والمجتمع، فقد تباينت الرؤيا بين من يؤيد هذا النمط الجديد من المحاسبة ويعتبرها أداة لتحقيق الريح وفكر آخر مخالف تماما ينظر لها من منظور أنها تكاليف أخرى تتحملها الدورة ثم بيّنا الأهداف العامة التي من خلال محاسبة الأداء وضحناها باعتبارها أهم مرتكزات هذا البحث، والتعرض لمخرجات النظام ككل والنتائج الحتمية في ما حال إذا ما تبنته المؤسسات، وفي الأخير تم عرض بعض الدراسات السابقة المتضمنة موضوع الدراسة.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورياً رئيسياً في أي دراسة إذ يتم من خلالها إنجاز الجانب التطبيقي لأي دراسة ومن خلالها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك للتوصل إلى نتائج تحقق الأهداف المنشودة، من خلال التعرف على آراء ووجهة نظر عدة مؤسسات جزائرية بخصوص موضوع الدراسة .

ولتدراك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث عند عرض نتائجه وبناء توصياته، ارتأينا إلى جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبيان صمم خصيصاً لهذا الغرض.

وبعد أن تناولنا في الفصل الأول أهم الأسس النظرية لمتطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر، سنتطرق في هذا الفصل للجانب التطبيقي لها.

ولتسليط الضوء أكثر على الموضوع واختبار فرضيات الدراسة ارتئينا الاعتماد على الاستبيان وتم توزيعه على عينة من إدارات وموظفي عدة مؤسسات جزائرية وكذا بعض المختصين في المجال المحاسبي، وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى وصف عينة ومجتمع الدراسة وكذا أداة الدراسة وتليها توزيع الاستبيان وجمع البيانات وتحليلها ومناقشتها ،وفي الأخير اختبار فرضيات الدراسة بالاستعانة ببرنامج SPSS.

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا الفصل الإجابة على الفرضيات المتعلقة بالجانب التطبيقي للدراسة من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

المبحث الثاني : معالجة بيانات ومخرجات الاستبيان وتحليل النتائج.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

للإلمام بموضوع البحث من الجانب الميداني تم الاعتماد بشكل أساسي على استمارة الاستبيان، التي تعد من أكثر الأدوات ملائمة لإجراء مثل هذه الدراسات الاجتماعية والانسانية¹، نظرا لتوافقها مع أهداف وموضوع الدراسة المتمثل في مدى التزام المؤسسات الجزائرية بمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا الاتصال بكل الأطراف ذات العلاقة بالمحاسبة و المراجعة سواء أكاديميين أو مهنيين وكذا موظفين، بهدف التنوع في أفراد عينة الدراسة، وقد تم الاتصال بالاعتماد على استمارة الاستبيان مدعمة بأسلوب المقابلات الشخصية، الذي أصبح الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر مجتمع الدراسة.

سنتطرق في هذا الصدد إلى عرض مفصل عن تصميم استمارة الاستبيان وطرق توزيعه بجانبه العادي عن طريق تسليمها باليد مباشرة، والالكتروني عن طريق إرساله عبر البريد الالكتروني من خلال استخدام

¹ طويطي مصطفى، وعيل ميلود، مطبوعة جامعية موسومة بـ "أساليب تصميم وإعداد الدراسات الميدانية - منظور إحصائي"، معتمد من طرف المجلس العلمي بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة، بتاريخ 30 جوان 2014، ص 28.

نماذج Google، على أن تكون جميع الأسئلة المطروحة متسقة ومتفقة مع إشكالية الدراسة، خاصة وأن الاستبيان يعتبر قاعدة الدراسة الإحصائية من خلال التعرض للظروف التي تمت فيها صياغة وإعداد الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان، بعد ذلك تم مراجعة وتحكيم الاستبيان واختباره بعد إضافة بعض التوضيحات والملاحظات من طرف لجنة التحكيم المعتمدة من طرف الطلبة، ونتائج الاختبار الأولي الذي مكنا من تدارك بعض النقائص، إلى أن تمت صياغة الاستبيان بشكله النهائي.

وقمنا باختبار الاستبيان على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وهذا من أجل التأكد من صحة ووضوح عبارات الأسئلة المطروحة وتسلسلها بشكل منطقي، كذلك مدى شمولها للعناصر المراد دراستها وتم تعديل بعض بنود الاستبيان وما يتلاءم مع المجتمع المدروس بالإضافة الى العمل على التنسيق مع محاور الاستبيان الثلاثة.

المطلب الأول: مراحل إعداد الاستبيان

مرت عملية إعداد استمارة الاستبيان بالمراحل التالية:

أولاً: عملية بناء الإستمارة:

بالنسبة للاستبيان العادي تم عرض استمارة الاستبيان على ورقة عادية (A4) أعدت باللغة العربية، أما بالنسبة للاستبيان الإلكتروني لقد تم تحميله باستخدام نماذج Google.

بعد ذلك قمنا باستشارة مجموعة من الأساتذة المختصين بالإضافة الى العديد من المهنيين في مجال المحاسبة المراجعة والإحصاء لتحكيم الاستبيان من كليتنا كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، موظفين من عدة مؤسسات جزائرية بهدف إعطاء صورة واضحة لمحتوى هذا الاستبيان والتأكد من سلامة صياغته، خاصة من حيث:

✓ الدقة في الأسئلة المقدمة .

✓ مدى شمولية الاستمارة لأهم المحاور الأساسية.

✓ توزيع خيارات الاجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية.

ثانياً: توزيع واسترجاع استمارة الاستبيان

بالنسبة للاستبيان العادي قمنا بتوزيع واسترجاع استمارة الاستبيان اعتماداً على عدة قنوات، منها الإتصال المباشر بأفراد العينة، بالرغم من الوضع الصحي الذي يشهده العالم من خلال فيروس كورونا المستجد، الشيء الذي أثر بشكل واضح في عملية الإتصال المباشر، ومن ناحية أخرى قمنا بالاستعانة ببعض الزملاء من مختلف مناطق الوطن.

أما بالنسبة للاستبيان الإلكتروني فاعتمدنا في توزيع الاستبيان على توجيه رسائل إلكترونية لأفراد العينة عن طريق البريد الإلكتروني أو شبكات التواصل الإجتماعي خاصة فيسبوك من خلال إرسالهم رابط نماذج Google، تتضمن رسالة الدعوة للمشاركة في الاستبيان مع إرفاقه معها.

كما أنه واجهتنا بعض المشاكل والصعوبات خلال عملية جمع واسترجاع الاستبيانات الموزعة والتي يمكن تلخيصها في مايلي :

- التمسنا التجاوب بشيء من السلبية لبعض أفراد العينة وذلك برفضهم استلام الاستبيان إطلاقاً .
- وجود بعض أفراد العينة الذين أجابوا فقط على بعض الأسئلة وليس كلها.
- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم الإلحاح والتساؤل المستمر عن مصير الاستبيان الموجه لهم .

ثالثاً: عملية معالجة الاستبيان:

تضمنت هذه العملية فرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها استمارة الاستبيان العادي والالكتروني بعد طبعه على الورق ، وتم تجميعه تمهيدا لبناء قاعدة للاستبيان التي تتضمن المعطيات المستخلصة من هذه الاستمارات.

ولمعالجة بيانات الاستبيان تم استخدام البرنامج الإحصائي **SPSS** إصدار 22، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك لأن مقياس ليكارت هو مقياس ترتيبي وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية:

- ✓ اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- ✓ النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف عينات الدراسة وآراءهم حول فقرات الاستبيان.

✓ اختبار (one simple t test) لاختبار الفرضيات وتعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة.

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان أربعة وعشرون سؤالاً، قسمت وفق أهداف الدراسة، معتمدين في ذلك على أسلوب الأسئلة ذات الأهمية والتي تحمل إجابات محددة، حتى نتمكن من تحديد آراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان بشكل دقيق وواضح، مما يسهل علينا ترميز وتنميط كافة الإجابات.

أما عن أقسام استمارة الاستبيان فقد تشكلت من الأجزاء التالية:

- الجزء الأول:** يضم تقديم لمحة بسيطة عن موضوع الدراسة للمجيب وتوضيح الهدف منها بشكل مختصر حتى يتسنى له الفهم الجيد للموضوع قصد الإجابة على الاستبيان بأكثر موضوعية ودقة.
- الجزء الثاني:** يضم كافة المعلومات والبيانات العامة والمتعلقة بأفراد العينة وتتكون من 5 أسئلة.
- الجزء الثالث:** ويضم 24 سؤالاً، والتي تهتم بموضوع الدراسة وقد قسمناه بدوره إلى ثلاثة محاور أساسية بناءً على فرضيات الدراسة حيث كانت كالآتي:

المحور الأول: تضمن 8 أسئلة، تناولنا فيها واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

المحور الثاني: وفيه 8 أسئلة، وتناولت القياس والإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

المحور الثالث: وفيه 8 أسئلة، تطرقنا من خلالها إلى متطلبات التبني السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية.

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة وحدودها

من أجل تحديد مجتمع الدراسة ارتأينا أن يكون الشخص المستجوب حاصل على شهادة جامعية في العلوم الاقتصادية أو علوم التسيير أو شهادة أخرى مهنية في أحد مجالات الدراسة المحاسبية، لقبول المشاركة ضمن عينة الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين بالإضافة للمهنيين ذوي العلاقة بموضوع الدراسة وكذا إطارات وموظفي العديد من المؤسسات الجزائرية.

أولاً: مجتمع الدراسة

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه: "جميع المفردات والمصطلحات التقنية التي تعتمد على الخصائص المطلوب دراستها"¹، وبالتالي فإن مجتمع هذه الدراسة يتمثل في عينة مكونة من مجموعة من الإطارات والموظفين لعدة مؤسسات جزائرية بالإضافة إلى متخصصين في المحاسبة.

ثانياً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

2- الحدود المكانية: تعلقت بالإطار المكاني للدراسة على مستوى عدة من ولايات الوطن وذلك لتكون الدراسة أشمل وأوسع.

3- الحدود الزمنية: هي السنة التي تم خلالها توزيع الاستمارات واستلامها ومعالجة البيانات التي تم الحصول عليها، وهي سنة 2021 حيث انطلقنا في توزيع الاستبيان من منتصف شهر أفريل من نفس السنة.

4- الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساساً بموضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومدى التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيقها فعلياً.

ثالثاً: عينة الدراسة

كما تطرقنا سابقاً بخصوص موضوع الدراسة والتي أسقطناها على عدة مؤسسات جزائرية لاستقصاء آراء واتجاهات الإطارات والخبراء العاملين بهذه المؤسسات محل الدراسة والمهنيين. وبلغ عدد المستجوبين 42 فرداً، وهو العدد الذي مثل عينة مختارة للتسهيل والتمكين من إعطاء رؤيا واضحة للدراسة، بالرغم من تعقيدات الموضوع والتفرع الكبير لمحاوره.

¹ بعبطيش شعبان، أثر التسويق بالعلاقات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الصناعية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة -، السنة الجامعية 2015-2016، ص 186.

والجدول الآتي يوضح الإحصائية الخاصة باستثمارات الاستبيان:

الجدول رقم 1: طرق توزيع استمارة الاستبيان

طريقة تسليم الاستبيان	التسليم العادي	التسليم الإلكتروني	المجموع
اجمالي الاستثمارات الموزعة	27	34	61
الاستثمارات المسترجعة	24	27	51
الاستثمارات الملغاة	5	7	12
مجموع الاستثمارات الصالحة للدراسة	19	23	42

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على استمارات الاستبيان.

يتبين من خلال الجدول السابق أن مجموع الاستثمارات الصالحة للدراسة بلغت 42 استمارة لتمثل عينة الدراسة أي ما يقارب 68.85% من مجموع الاستثمارات الموزعة ، وهذا بعد عملية الفرز والتنظيم، وتم استبعاد حوالي 12 استمارة نظرا لعدم استكمالها أو تضارب الإجابات فيها.

وتبين كذلك أن نسبة استرجاع استمارات الاستبيان عن طريق التسليم العادي بلغت حوالي 89% والتسليم الإلكتروني 79.41%، مما يدل على أن التسليم العادي للاستمارات لأفراد العينة المستهدفة في الدراسة أكثر فاعلية من التسليم الإلكتروني بالرغم من العراقيل والتي تمثلت أساسا في الوضع الصحي للبلاد جراء فيروس كورونا 19 المستجد.

نسبة الاستبيانات التي سيتم إخضاعها للدراسة تمثل ما يقارب 82.52% من مجموع الاستبيانات الموزعة إلكترونيا ويدويا.

جودة البيانات المسترجعة عن طريق الأسلوب العادي أقل من تلك التي تم استرجاعها إلكترونيا فقد بلغت نسبة الاستثمارات العادية الملغاة تقريبا 10% من مجموع الاستثمارات المسترجعة يدويا في حين أنها بلغت حوالي 20% من جانب أسلوب الاسترجاع الإلكتروني.

المطلب الرابع: تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS: Statistical Package for the Social Sciences (SPSS: V22) وتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم 2: يبين شرح الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة

وصفها	الأداة الإحصائية
لوصف أفراد عينة الدراسة	التكرار والنسبة % والرسوم البيانية
اختبار ثبات الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ
وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المستجوبين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدر بـ (03) لأن التقيط يتراوح من (01) إلى (05)، والمتوسط يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى قيمة له.	المتوسط الحسابي
وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو محور، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر هذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات أو العبارات لصالح الأقل تشتتاً عند تساوي المتوسط الحسابي بينها.	الانحراف المعياري
لمعرفة الدلالة الإحصائية (دال أو غير دال) في اختبار الفرضيات (الإحصاء الاستدلالي) ويفيد هذا الاختبار (one sample t-test) في الكشف عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائياً) بين المتوسط الحسابي $\bar{X}$ لإجابات أفراد العينة و المتوسط الفرضي ($x=03$)	اختبار T (one Sample t-test)
يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة هو 0.05 وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي 0.05 ويعني ذلك أن احتمال الخطأ في المعاينة، يجب ألا يزيد عن 0.05 أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0.05.	مستوى الدلالة 0.05
يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل spss، وعلى أساسه يتم اختبار الدلالة الإحصائية للمؤشرات الإحصائية المحسوبة وهذا من خلال مقارنة من خلال قيمة احتمال الخطأ (Sig) المصاحبة لقيم المؤشرات الإحصائية مع مستوى الدلالة 0.05	مستوى المعنوية (Sig)، أو (احتمال الخطأ) (P-value):

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على أجوبة الاستبيان.

من أجل ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة تم استخدام معامل الاتساق الداخلي "ألفا كرونباخ" للتأكد من عدم حصول القياس على بيانات خاطئة إذا أعيدت الدراسة نفسها، وباستخدام نفس الأداة في الظروف نفسها التي استخدمت فيها المرة الأولى مع العلم أن مستوى قبول أداة القياس (بمستوى 0.6 فأكثر)، حيث أنه باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS – V22 تم التوصل إلى النتائج الآتية:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبيان

المتغيرات	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ	الجذر التربيعي لألفا كرونباخ
المحور الأول	08	0.847	0.920
المحور الثاني	08	0.915	0.952
المحور الثالث	08	0.938	0.968
/	24	0.953	0.976

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22.

وبالاعتماد على قاعدة البيانات التي تم تحليلها بواسطة برنامج SPSS V22 تم التحصل على ألفا كرونباخ وبحساب الجذر التربيعي له تحصلنا على قيم أكبر من 0.5 لكل عنصر من عناصر المتغيرين، والملاحظ أنه مقبول جدا.

المبحث الثاني: معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج

المطلب الأول: تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة

تتمثل خصائص العينة في مايلي:

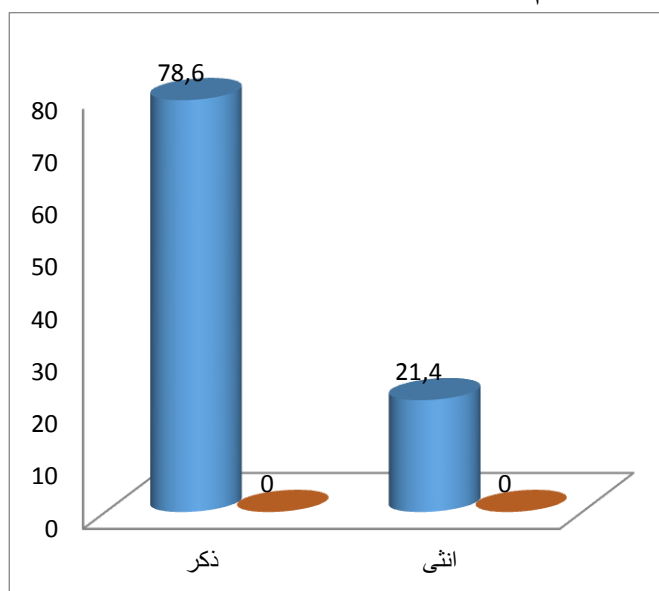
أولاً: خصائص العينة من حيث متغير الجنس:

الجدول رقم 4: خصائص العينة من حيث متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	33	%78.6
أنثى	9	%21.4
المجموع	42	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على أجوبة الاستبيان.

الشكل رقم 2: خصائص العينة من حيث متغير الجنس



المصدر: من نتائج نموذج الاستبيان المصمم على Google والنسخة الورقية للاستبيان.

من خلال الجدول يتضح لنا نسبة الذكور اكبر من نسبة الإناث حيث بلغت نسبتهم %78.6 أي أكثر من الإناث بنسبة %21.4.

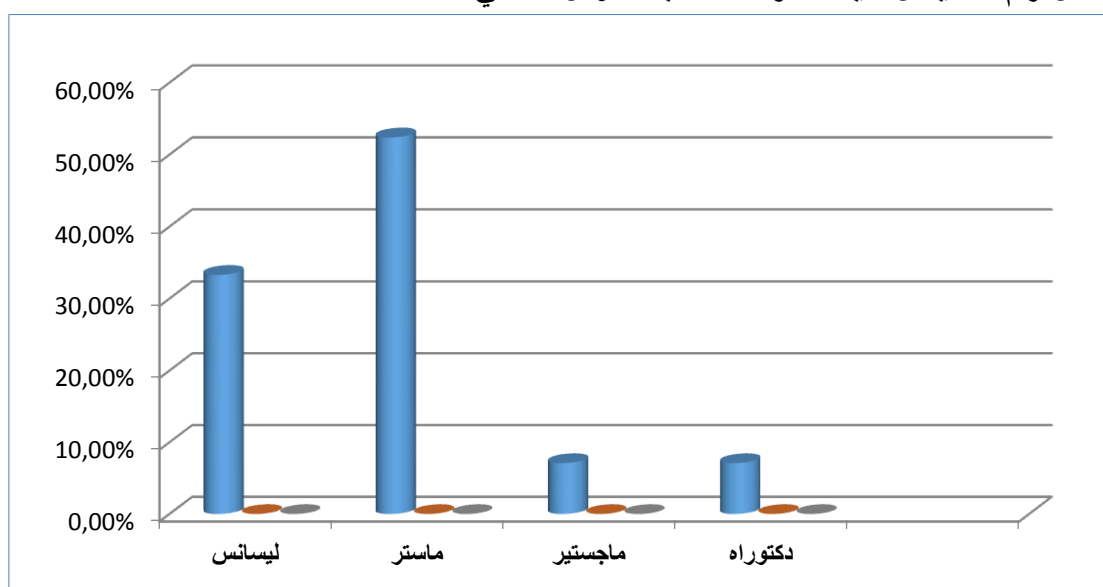
ثانيا: خصائص العينة من حيث مؤهل العلمي:

الجدول رقم 5: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة
ليسانس	14	%33.3
ماستر	22	%52.4
ماجستير	3	%7.1
دكتوراه	3	%7.1
المجموع	42	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على أجوبة الاستبيان.

الشكل رقم 3: يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من نتائج نموذج الاستبيان المصمم على Google والنسخة الورقية للاستبيان.

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث أن غالبيتهم مستوى ماستر بنسبة 52.4% تليها فئة مستوى ليسانس بنسبة 33.3%، يليها ماجستير ودكتوراه بنسبة 7.1%.

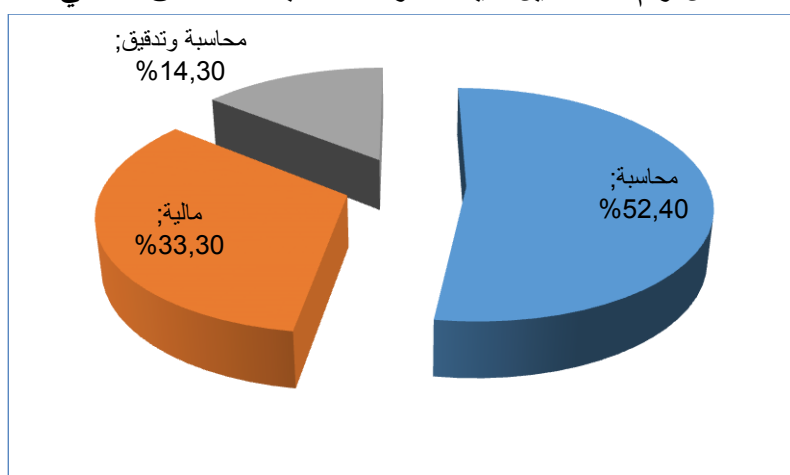
ثالثاً: خصائص العينة من حيث التخصص العلمي:

الجدول رقم 6: توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	22	52.4%
مالية	14	33.3%
محاسبة وتدقيق	2	14.3%
المجموع	42	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على أجوبة الاستبيان.

الشكل رقم 4: تمثيل عينة الدراسة حسب التخصص العلمي



المصدر: من نتائج نموذج الاستبيان المصمم على Google والنسخة الورقية

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب التخصص العلمي لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة الأكبر كانت لتخصص محاسبة بنسبة 52.4% وتليها نسبة تخصص مالية وقدرت ب 33.3% وحظي تخصص تدقيق ومحاسبة على نسبة 14.3%.

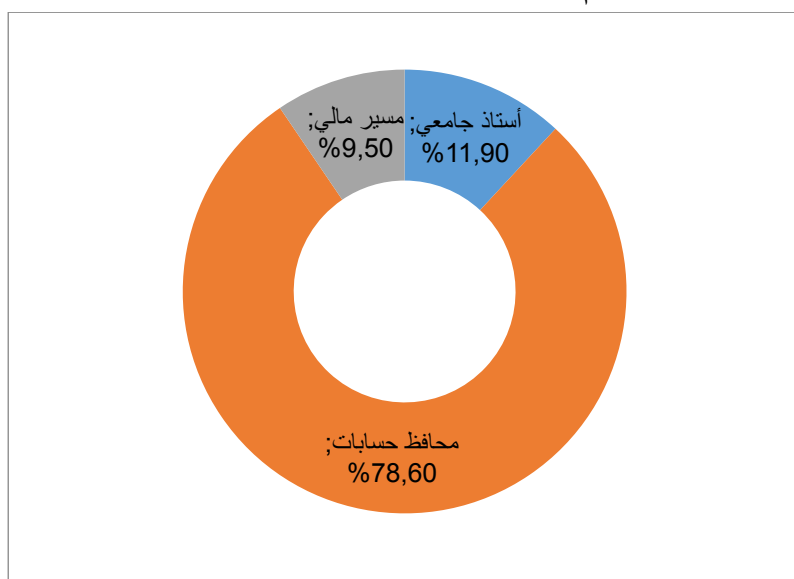
رابعاً: خصائص العينة من حيث الوظيفة:

الجدول رقم 7: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
أستاذ جامعي	5	11.9%
محافظ حسابات	33	78.6%
مسير مالي	4	9.5%
المجموع	42	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على أجوبة الاستبيان.

الشكل رقم 5 : يمثل عينة الدراسة حسب الوظيفة



المصدر: من نتائج نموذج الاستبيان المصمم على Google والنسخة الورقية

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب الوظيفة لأفراد العينة حيث نجد محافظي الحسابات هم الأغلبية بنسبة 78.6%، واحتلت المرتبة الثانية الاساتذة الجامعيين بنسبة 11.9%، تليها في المرتبة الثالثة مسيري المال بنسبة 9.5%.

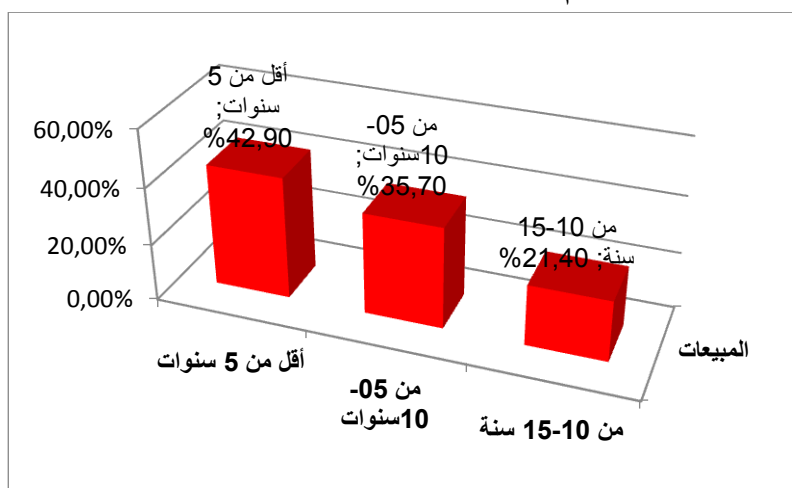
خامسا: خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية:

الجدول رقم 8: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	18	42.9%
من 05 - 10 سنوات	15	35.7%
أكثر من 10 سنوات	9	21.4%
المجموع	42	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على أجوبة الاستبيان.

الشكل رقم 6: يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة



المصدر: من نتائج نموذج الاستبيان المصمم على Google والنسخة الورقية.

من خلال الجدول والتمثيل يتضح لنا توزيع النسب حسب الخبرة لأفراد العينة حيث نجد أن فئة الأكبر هي "الأقل من 5 سنوات" بنسبة 42.9%، واحتلت المرتبة الثانية فئة "من 5 إلى 10 سنوات" بمقدار 35.7%، لتأتي في المرتبة الثالثة فئة "الأكثر من 10" بنسبة 21.4%.

المطلب الثاني: معالجة وتحليل فقرات الاستبيان

والغرض من تحليل محاور الاستبيان هو الإجابة على الأسئلة المتعلقة بواقع كل من المسؤولية الاجتماعية في الجزائر ولقياس والإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر ومتطلبات التنبؤ السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية في المؤسسات محل الدراسة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الإجابة على أسئلة المحور الأول: إلى أي مدى تطبق المسؤولية الاجتماعية في الجزائر؟

للإجابة على هذا السؤال يتوجب دراسة أسئلة المحور كل سؤال على حدة، نوضحها فيما يلي:

أولاً: واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر:

الجدول رقم 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاهات الآراء الخاصة بواقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر

الرقم	الفقرات المفسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء
01	تهتم المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها تجاه المجتمع وتعمل على تحقيق ذلك.	2.45	1.19	غير موافق
02	تحقيق المسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق الأهداف المسطرة	1.69	0.64	غير موافق بشدة

			للمؤسسات.	
03	الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يحسن من صورة المؤسسات لدى زبائنها ومستخدمي قوائمها المالية.	1.69	0.78	غير موافق بشدة
04	يوجد لدى المؤسسات الجزائرية قوانين وأنظمة تلزمها بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي. الوحيد لضمان تطبيقها.	2.92	1.17	محايد
05	تقدم الدولة الجزائرية تحفيزات للمؤسسات نظير جهودها في تطوير أدائها الاجتماعي.	3.11	1.04	غير موافق
06	المؤسسات الجزائرية تتحمل تكاليف مسؤولياتها الاجتماعية بدون أي ضغط من الدولة أو زبائنها.	3.11	1.04	محايد
07	تتبنى المؤسسة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية برنامجا دوريا مع العاملين أو ممثليهم قصد معرفة احتياجاتهم.	2.95	1.37	محايد
08	توفر المؤسسة خدمات إضافية للعاملين لديها مثل النقل والسكن والتأمين الصحي وخدمات بعد التقاعد.	2.85	1.29	محايد
	واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر	2.60	0.50	محايد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22.

يتكون المتغير الأول واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر من 8 عبارات قياس، الهدف منها معرفة إلى أي مدى تمارس المسؤولية الاجتماعية في الجزائر وباستخدام البرنامج الإحصائي تحصلنا على النتائج التالية:

تباين المتوسط الحسابي للفقرات بين المتوسطات التي تقع في الفئة من 1 إلى 1.8 وهي تقابل المقياس "غير موافق بشدة" والمتوسطات التي تقع في الفئة من 1.8 إلى أقل 2.6 وهي تقابل المقياس "غير موافق" والمتوسطات التي تقع في الفئة من 2.6 إلى أقل من 3.4 وهي تقابل المقياس "محايد" أما بالنسبة لمتغير "واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر" فقد قدر متوسطها الحسابي 2.60 وهو يقع في الفئة المحصورة بين 2.6 إلى أقل من 3.40 وهي تقابل المقياس "محايد"

ثانيا: القياس والإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر

الجدول رقم 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاهات الآراء الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر

الرقم	الفقرات المفسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء
01	للمؤسسات الجزائرية أنظمة محاسبية تمكنها من قياس المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.	2.61	1.14	محايد
02	تتضمن القوائم المالية للمؤسسات معلومات كافية عن مسؤولياتها الاجتماعية.	2.80	1.17	محايد
03	تقيس المؤسسات الجزائرية مسؤوليتها الاجتماعية وفق ما تحدده الدولة في قوانينها وتنظيماتها.	2.50	1.15	غير موافق
04	يوجد لدى المؤسسات الجزائرية نماذج محددة لقياس مسؤوليتها الاجتماعية والاعتراف بها.	2.73	1.14	محايد
05	يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن القوائم المالية.	2.85	1.04	محايد
06	يهتم محافظ الحسابات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقياسها أثناء مصادقته على القوائم المالية للمؤسسات.	2.38	1.20	غير موافق

07	تدرك المؤسسة أهمية القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية.	2.26	1.19	غير موافق
08	تواجه المؤسسة صعوبات عديدة في القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية.	2.00	0.79	غير موافق
	القياس والإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر	2.52	0.71	غير موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

يتكون المتغير الثاني القياس والإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر من 8 عبارات قياس، الهدف منها معرفة إلى أي مدى يمارس القياس والإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر وباستخدام البرنامج الإحصائي تحصلنا على النتائج التالية: *تباين المتوسط الحسابي للفقرات بين المتوسطات التي تقع في الفئة من 1.8 إلى أقل 2.6 وهي تقابل المقياس "غير موافق" والمتوسطات التي تقع في الفئة من 2.6 إلى أقل من 3.4 وهي تقابل المقياس "محايد" أما بالنسبة لمتغير "القياس والإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر" فقد قدر متوسطه الحسابي 2.52 وهو يقع في الفئة المحصورة بين 1.8 إلى أقل من 2.6 وهي تقابل المقياس "غير موافق".

ثالثا: متطلبات التبنّي السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية
الجدول رقم 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاهات الآراء الخاصة بمتطلبات التبنّي السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية

الرقم	الفقرات المفسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء
01	ضرورة إصدار معايير محاسبية محلية تحدد كيفية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.	1.42	0.63	غير موافق بشدة
02	إصدار تعليمات من المجلس الوطني للمحاسبة تحدد كيفية قياس المسؤولية الاجتماعية مع التحيين الدوري لها.	1.71	0.89	غير موافق بشدة

03	إصدار معيار تدقيق جزائري يهتم ويعالج محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	1.78	0.78	غير موافق بشدة
04	تقديم حوافز جبائية وشبه جبائية للمؤسسات نظير التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية.	1.64	1.03	غير موافق بشدة
05	إعداد دورات تدريبية دولية حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية للاستفادة من تبادل الخبرات بين الدول.	1.73	0.98	غير موافق بشدة
06	تمتلك المؤسسة قاعدة بيانات متطورة تركز أساساً على التكنولوجيات الحديثة.	2.66	1.33	محايد
07	تبني نظام معلوماتي يُحسن الأداء ويعطي جودة عالية.	1.90	1.05	غير موافق
08	تركز المؤسسة على التبني الصريح لمنظومة القيم (الرواتب، الحوافز، منح وجوائز) لتحسين صورتها اجتماعياً.	1.76	0.87	غير موافق بشدة
	متطلبات التبني السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية	1.83	0.54	غير موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22.

يتكون المتغير الثالث متطلبات التبني السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية من 8 عبارات قياس، الهدف منها معرفة متطلبات التبني السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية وباستخدام البرنامج الإحصائي تحصلنا على النتائج التالية: *تباين المتوسط الحسابي للفقرات بين المتوسطات التي تقع في الفئة من 1 إلى 1.8 وهي تقابل المقياس "غير موافق بشدة" والمتوسطات التي تقع في الفئة من 1.8 إلى أقل 2.6 وهي تقابل المقياس "غير موافق" والمتوسطات التي تقع في الفئة من 2.6 إلى أقل 3.4 وهي تقابل المقياس "محايد".

أما بالنسبة لمتغير "متطلبات التبني السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية" فقد قدر متوسطها الحسابي 1.83 وهو يقع في الفئة المحصورة بين 1 إلى أقل من 1.8 وهي تقابل المقياس "غير موافق بشدة".

المطلب الثالث: اختبار محاور الاستبيان

أولاً: المحور الأول

الفرضية الأولى: "تحتزم المؤسسات الجزائرية مسؤولياتها الاجتماعية"

من أجل الإجابة على هذه الفرضية، نقوم بتطبيق اختبار ستيودنت Test على المحور الأول.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 3 " محايد".

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة يختلف جوهرياً عن 3.

إذا كانت (Sig أكبر من 0.05) يتم قبول الفرضية الصفرية، وبناء عليه، فإن متوسط إجابات المستقصين حول الظاهرة المدروسة لا يختلف جوهرياً عن درجة 3؛ أما إذا كانت (Sig أصغر من 0.05) فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين يختلف جوهرياً عن درجة 3 ، ويتم تحديد الجانب الذي ينتمي إليه متوسط الإجابات وفقاً للوزن النسبي والمتوسط الحسابي للإجابة.

نتيجة اختبار ستيودنت للمحور الأول "إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية"

من خلال تطبيق اختبار ستيودنت على عبارات المحور الأول، نتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم 12: نتائج اختبار ستيودنت للمحور الأول

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1-تهتم المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها تجاه المجتمع وتعمل على تحقيق ذلك.	2.45	-2.97	49	0.005
2-تحقيق المسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسات.	1.69	-13.18	33.8	0.000
3-الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يحسن من صورة المؤسسات لدى زبائنهم ومستخدمي قوائمها المالية.	1.69	-10.87	33.8	0.000
4-يوجد لدى المؤسسات الجزائرية قوانين وأنظمة تلزمها بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي.	2.92	-0.39	58.4	0.696
5-تقدم الدولة الجزائرية تحفيزات للمؤسسات نظير جهودها في تطوير أدائها الاجتماعي.	3.11	0.72	62.6	0.472

0.463	62.6	0.74	3.11	6-المؤسسات الجزائرية تتحمل تكاليف مسؤولياتها الاجتماعية بدون أي ضغط من الدولة أو زبائنها.
0.824	59	-0.22	2.95	7-تتبنى المؤسسة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية برنامجا دوريا مع العاملين أو ممثليهم قصد معرفة احتياجاتهم.
0.480	57	-0.71	2.85	8-توفر المؤسسة خدمات إضافية للعاملين لديها مثل النقل والسكن والتأمين الصحي وخدمات بعد التقاعد.
0.000	52	-0.713	2.60	المحور الأول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22.

بالنسبة للعبارة الأولى، نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.005 وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزنا نسبيا يقدر ب 49 ومتوسطا 2.34 وهو أقل من 3، ومنه نستنتج المؤسسات الجزائرية لا تهتم بمسؤوليتها تجاه المجتمع ولا تعمل على تحقيق ذلك.

بالنسبة للعبارة الثانية، نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزنا نسبيا يقدر ب 33.8 ومتوسطا 1.69 وهو أقل من 3، ومنه نستنتج أنه لا يوجد تحقيق للمسؤولية الاجتماعية مما يساهم في تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسات.

بالنسبة للعبارة الثالثة، نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزنا نسبيا يقدر ب 33.8 ومتوسطا 1.69 وهو أقل من 3، ومنه نستنتج أنه الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يحسن من صورة المؤسسات لدى زبائنها ومستخدمي قوائمها المالية.

أما بالنسبة للفرضية الرابعة فقد حققت مستوى دلالة 0.696، أي أن الفرضية الصفرية محققة، بمعنى أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "محايد" ومنه يمكننا القول أنها لا يوجد لدى المؤسسات الجزائرية قوانين وأنظمة تلزمها بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

وبالنسبة للفرضية الخامسة فقد حققت مستوى دلالة 0.472، أي أن الفرضية الصفرية محققة، بمعنى أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "محايد" ومنه يمكننا القول أنه لا تقدم الدولة الجزائرية تحفيزات للمؤسسات نظير جهودها في تطوير أدائها الاجتماعي.

وبالنسبة للفرضية السادسة فقد حققت مستوى دلالة 0.463، أي أن الفرضية الصفرية محققة، بمعنى أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "محايد" ومنه يمكننا القول أنه المؤسسات الجزائرية تتحمل لتكاليف مسؤولياتها الاجتماعية بدون أي ضغط من الدولة أو زبائنها.

وبالنسبة للفرضية السابعة فقد حققت مستوى دلالة 0.824، أي أن الفرضية الصفرية محققة، بمعنى أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "محايد" ومنه يمكننا القول أنه لا تتبنى المؤسسة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية برنامجا دوريا مع العاملين أو ممثليهم قصد معرفة احتياجاتهم.

وبالنسبة للفرضية الثامنة فقد حققت مستوى دلالة 0.480، أي أن الفرضية الصفرية محققة، بمعنى أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "محايد" ومنه يمكننا القول أنها توفر المؤسسة خدمات إضافية للعاملين لديها مثل النقل والسكن والتأمين الصحي وخدمات بعد التقاعد. بالنسبة لالتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية نجد أن هذا المحور يحقق مستوى دلالة 0.000، الأمر الذي يسمح لنا برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين يختلف جوهريا عن درجة التطبيق الدائم "محايد" وبالنظر للوزن النسبي المحقق 52 والمتوسط الحسابي 2.60 أقل من 3، نستنتج أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لا تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية.

ثانيا: المحور الثاني

الفرضية الثانية: "يتم على مستوى المؤسسات الجزائرية ممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" من أجل الإجابة على هذه الفرضية، نقوم بتطبيق اختبار ستيودنت Test t على المحور الأول. الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 3 "محايد". الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة يختلف جوهريا عن 3.

الجدول رقم 13: نتائج اختبار ستيودنت للمحور الثاني

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1- للمؤسسات الجزائرية أنظمة محاسبية تمكنها من قياس المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.	2.61	-2.15	52.2	0.037
2- تتضمن القوائم المالية للمؤسسات معلومات كافية عن مسؤولياتها الاجتماعية.	2.80	-1.05	56	0.299
3- تقيس المؤسسات الجزائرية مسؤوليتها الاجتماعية وفق ما تحدده الدولة في قوانينها وتنظيماتها.	2.50	-2.81	50	0.008
4- يوجد لدى المؤسسات الجزائرية نماذج محددة لقياس مسؤوليتها الاجتماعية والاعتراف بها.	2.73	-1.47	54.6	0.147
5- يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن القوائم المالية.	2.85	-0.88	57	0.383

0.002	47.6	-3.31	2.38	6- يهتم محافظ الحسابات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقياسها أثناء مصادقته على القوائم المالية للمؤسسات.
0.000	45.2	-4.01	2.26	7- تدرك المؤسسة أهمية القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية.
0.000	40	-8.13	2.00	8- تواجه المؤسسة صعوبات عديدة في القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية.
0.000	50.4	-4.33	2.52	المحور الثاني

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22.

بالنسبة للعبارة الأولى، نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.037 وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزنا نسبيا يقدر ب 52.2 ومتوسطا 2.61 وهو أقل من 3، ومنه نستنتج بأنه لا توجد لدى لمؤسسات الجزائرية أنظمة محاسبية تمكنها من قياس المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

بالنسبة للعبارة الثانية، نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.299، أي أن الفرضية الصفرية محققة، بمعنى أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "محايد" ومنه يمكننا القول أنه لا تتضمن القوائم المالية للمؤسسات معلومات كافية عن مسؤولياتها الاجتماعية.

بالنسبة للعبارة الثالثة، نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.008 وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزنا نسبيا يقدر ب 50 ومتوسط حسابي 2.50 وهو أقل من 3، ومنه نستنتج أنه لا تقيس المؤسسات الجزائرية مسؤولياتها الاجتماعية وفق ما تحدده الدولة في قوانينها وتنظيماتها.

أما بالنسبة للفرضية الرابعة فقد حققت مستوى دلالة 0.147، أي أن الفرضية الصفرية محققة، بمعنى أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "محايد" ومنه يمكننا القول أنها لا يوجد لدى المؤسسات الجزائرية نماذج محددة لقياس مسؤولياتها الاجتماعية والاعتراف بها.

وبالنسبة للفرضية الخامسة فقد حققت مستوى دلالة 0.383، أي أن الفرضية الصفرية محققة، بمعنى أن متوسط إجابات المستقصين لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "محايد" ومنه يمكننا القول أنه لا يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن القوائم المالية.

وبالنسبة للفرضية السادسة فقد حققت مستوى دلالة 0.002، وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزنا نسبيا يقدر ب 47.6 ومتوسطا 2.38 وهو أقل من 3، ومنه يمكننا القول أنه لا يهتم محافظ الحسابات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقياسها أثناء مصادقته على القوائم.

وبالنسبة للفرضية السابعة فقد حققت مستوى دلالة 0.000، وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزنا نسبيا يقدر بـ 45.2 ومتوسط حسابي 2.26 وهو أقل من 3، ومنه يمكننا القول أنه لا تدرك المؤسسة أهمية القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية. وبالنسبة للفرضية الثامنة فقد حققت مستوى دلالة 0.000، وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزنا نسبيا يقدر بـ 45.2 ومتوسط حسابي 2.00 وهو أقل من 3، ومنه يمكننا القول أنه القول أنه لا تواجه المؤسسة صعوبات عديدة في القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية.

ثالثاً: المحور الثالث

بالنسبة لمتطلبات التبني السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية نجد أن هذا المحور يحقق مستوى دلالة 0.000، الأمر الذي يسمح لنا برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن متوسط إجابات المستقصين يختلف جوهريا عن درجة التطبيق الدائم "محايد" وبالنظر للوزن النسبي المحقق 50.4 والمتوسط الحسابي 2.52 أقل من 3، نستنتج أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لا يوجد بها متطلبات للتبني السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية.

الفرضية الثانية: "مدى الإدراك والتطبيق لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية" من أجل الإجابة على هذه الفرضية، نقوم بتطبيق اختبار ستيودنت t Test على المحور الأول. الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 3 "محايد". الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة يختلف جوهريا عن 3.

الجدول رقم 14: نتائج اختبار ستيودنت للمحور الثالث

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة t	الوزن النسبي %	مستوى الدلالة
1- ضرورة إصدار معايير محاسبية محلية تحدد كيفية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.	1.42	-16.15	28.4	0.000
2- إصدار تعليمات من المجلس الوطني للمحاسبة تحدد كيفية قياس المسؤولية الاجتماعية مع التحيين الدوري لها.	1.71	-9.34	34.2	0.000
3- إصدار معيار تدقيق جزائري يهتم ويعالج محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	1.78	-10.06	35.6	0.000
4- تقديم حوافز جبائية وشبه جبائية للمؤسسات نظير	1.64	-8.52	32.8	0.000

				التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية.
0.000	34.6	-8.62	1.73	5- إعداد دورات تدريبية دولية حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية للاستفادة من تبادل الخبرات بين الدول.
0.114	53.2	-1.61	2.66	6- تمتلك المؤسسة قاعدة بيانات متطورة تركز أساساً على التكنولوجيات الحديثة.
0.000	38	-6.729	1.90	7- تبني نظام معلوماتي يُحسن الأداء ويعطي جودة عالية.
0.000	35.2	-9.137	1.76	8- تركز المؤسسة على التبني الصريح لمنظومة القيم (الرواتب، الحوافز، منح وجوائز) لتحسين صورتها اجتماعياً.
0.000	36.6	-14.03	1.83	المحور الثالث

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22.

بالنسبة للعبارة الأولى، نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزناً نسبياً يقدر بـ 28.4 ومتوسطاً 1.42 وهو أقل من 3، ومنه نستنتج أنه يجب إصدار معايير محاسبية محلية تحدد كيفية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.

بالنسبة للعبارة الثانية، نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزناً نسبياً يقدر بـ 34.2 ومتوسطاً 1.71 وهو أقل من 3، ومنه نستنتج أنه يلزم إصدار تعليمات من المجلس الوطني للمحاسبة تحدد كيفية قياس المسؤولية الاجتماعية مع التحيين الدوري.

الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزناً نسبياً يقدر بـ 35.6 ومتوسطاً 1.78 وهو أقل من 3، ومنه نستنتج يجب إصدار معيار تدقيق جزائي يهتم ويعالج محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

أما بالنسبة للفرضية الرابعة نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزناً نسبياً يقدر بـ 32.8 ومتوسطاً 1.64 وهو أقل من 3 ومنه يمكننا القول أنه يجب تقديم حوافز جبائية وشبه جبائية للمؤسسات نظير التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية

وبالنسبة للفرضية الخامسة نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزناً نسبياً يقدر بـ 34.6 ومتوسطاً 1.73 وهو أقل من

3 ومنه يمكننا القول أنه لا إعداد دورات تدريبية دولية حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية للاستفادة من تبادل الخبرات بين الدول.

وبالنسبة للفرضية السادسة فقد حققت مستوى دلالة 0.114، أي أن الفرضية الصفرية محققة، بمعنى أن متوسط إجابات المستقيمين لا يختلف عن درجة التطبيق غير الدائم "محايد" ومنه يمكننا القول أنه لا تمتلك المؤسسة قاعدة بيانات متطورة تركز أساساً على التكنولوجيات الحديثة.

وبالنسبة للفرضية السابعة نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزناً نسبياً يقدر بـ 38 ومتوسطاً 1.90 وهو أقل من 3 ومنه يمكننا القول أنه يلزم تبني نظام معلوماتي يُحسن الأداء ويعطي جودة عالية.

وبالنسبة للفرضية الثامنة نلاحظ أنها تحقق مستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.05، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة، وقد حققت هذه الفرضية وزناً نسبياً يقدر بـ 35.2 ومتوسطاً 1.76 وهو أقل من 3 ومنه يمكننا القول أنه لا تركز المؤسسة على التبني الصريح لمنظومة القيم (الرواتب، الحوافز، منح وجوائز) لتحسين صورتها.

بالنسبة متطلبات التبني السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية نجد أن هذا المحور يحقق مستوى دلالة 0.000، الأمر الذي يسمح لنا برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن متوسط إجابات المستقيمين يختلف جوهرياً عن درجة التطبيق الدائم "محايد" وبالنظر للوزن النسبي المحقق 36.6 والمتوسط الحسابي 1.83 أقل من 3، نستنتج أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لا تدرك متطلبات التبني السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية.

خلاصة الفصل:

في ضوء التحليلات للجانب التطبيقي للدراسة التي أجريت على أفراد العينة، والتي حاولنا من خلال الاستبيان الموزع على هذه العينة الإجابة على فرضيات الدراسة ومحاولة الوصول إلى درجة الإدراك ومدى التطبيق لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات التي كانت محل الدراسة، والتي هدفت وركزت أساساً على توضيح مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها والالتزام بها:

✓ أظهرت مقاييس الاختبارات المتبعة وجود مؤشرات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة على أن توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المهتمين والمتخصصين والإطارات على مستوى المؤسسات الجزائرية، حيث تعتبر من متطلبات التبنى الصحيح للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

✓ أظهرت مقاييس اختبارات متبعة وجود مؤشرات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة على أن توفر أسس قانونية وتشريعية واضحة يعتبر من متطلبات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

✓ أظهرت مقاييس اختبارات متبعة وجود مؤشرات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة على أن توفر أسس وأنظمة محاسبية تمكنها من قياس المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

الخاتمة

الخاتمة

بعدما تطرقنا في الفصل الأول الى المحاسبة الاجتماعية من منظور نظري، ها نحن الان نتطرق لها من جانبها التطبيقي وتعتبر هذه الدراسة امتداد لما جاء في فصلها السابق بحيث تعتبر أحد أهم المواضيع المحاسبية الحديثة والتي لها أثر كبير على المؤسسة والعاملين بها وكذا المهتمين من أطراف داخلية وخارجية، وهذا حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق أرباح مقابل تكاليف جديدة تتمثل في عوائد المسؤولية الاجتماعية، ومن خلال هذه الدراسة يمكننا القول بأنه يوجد ادراك نسبي لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اما عن سبل تطبيقه على مستوى المؤسسات الجزائرية فنجد أنه لا بد من التمييز بين نوع الأنشطة الاجتماعية، ويقصد بالأنشطة الاجتماعية الداخلية كل السياسات التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق أعلى مستويات الربح خاصة ما تعلق بالموارد البشرية والمنتج، إذ أن المؤسسة مطالبة تبعاً للقوانين المعتمدة من الدول من جهة، ومن ناحية المشاركة في الأعمال التطوعية الاختيارية والمساهمات العامة في المجتمع من جهة أخرى، بتخصيص تكاليف متنوعة لمجالات المسؤولية الاجتماعية مثل المتعلقة بالعمال وتلك الخاصة بحماية البيئة وغيرهما، أما بالنسبة لما تعلق بالاهتمام بهذا النوع من المحاسبة فقد توصلنا الى أنه لا يوجد اهتمام واضح ومبادرات فعالة بالرغم من وجود ادراك للايجابيات التي ستجنيها المؤسسة وبالتالي لا يوجد مسك جيد لهذا النوع من محاسبة التكاليف الاجتماعية كما أنه لا توجد أي مبادرات من الجهات المسؤولة عن تنظيم المحاسبة في الدولة ووضع معايير تقيدها ونشر فكرة الاهتمام بها، وذلك لتوضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة والمسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي، ومن ثم طرق الافصاح عنها، وعلى سياق ما سبق ذكره فقد دعمنا هذه الدراسة بجملة من التوصيات الهامة .

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

- 1- تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية إذ يساعد هذا المفهوم على توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات .
- 2- إيجاد تشريعات تلزم أو تشجع على الأقل المنظمات التي لا يسبب عملها أو انتاجها حدوث تلوث وأضرار بيئية على المساهمة في حماية البيئة والمحافظة عليها.
- 3- ضرورة توعية واقناع الكوادر والإطارات الإدارية في المؤسسات على البيئة وحمايتها واعتبار ذلك من أولويات المسؤوليات الاجتماعية التي تقع على عاتقها، و ذلك من خلال اعداد برامج التوعية المتخصصة في هذا المضمار .

الخاتمة

4- أهمية قيام المؤسسات في الاستمرار بتشجيع وتقديم المزيد من الدعم لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجالي خدمة المجتمع والعاملين لديها، للارتقاء بمستوى الأداء الاجتماعي لها في هذه الميدانين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب:

1. محمد عباس بدوي، الأمير إبراهيم عثمان، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، مصر، 2000.
2. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1990.
3. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2016.
4. مجيد جاسم الشرع، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.
5. علاء فرحان طالب وآخرون، فلسفة التسويق الاخضر، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010.
6. الصبان محمد عبد السلام، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية-جمهورية مصر العربية، العدد 1، 1987،
7. إلدون هندريكسن (2008): النظرية المحاسبية، ط4، ترجمة: كمال خليفة أبو زيد، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر،
8. حنان رضوان (2003): تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن.
9. نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال، دار الوراق، عمان الأردن.
10. سعيد مخلد النعيمات، فارس جميل حسين، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الاردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد- العراق، العدد 28، 2011.
11. كامل محمد المغربي، الادارة والبيئة والسياسة العامة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
12. نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال، دار الوراق، عمان الأردن.
13. فصالة خالد، قرومىحميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، معارف (مجلة علمية دولية محكمة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة- الجزائر، العدد 22، جوان 2017.
14. سعيد مخلد النعيمات، فارس جميل حسين، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الاردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد- العراق، العدد 28، 2011.

15. علاء جميل مكط الرحيم، دور لاليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة القادسية-العراق، مجلد 17، العدد 1، 2015.
16. صبيحة برزان العبيدي، الافصاح عن المعلومات المحاسبية الاجتماعية و اهميتها في التأثير على قرارات المستخدمين، مجلة جامعة ذي قارالعلمية، جامعة ذي قار-العراق، المجلد 8، العدد 1، 2012.
17. بن العايش فاطمة، مدى تطبيق القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (10)، ع(17)، في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
18. اياد محمد عودة، قياس التكاليف الاجتماعية و مدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية(دراسة ميدانية عن فنادق ذات فئات خمس نجوم في الاردن)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الاردن، 2008.
19. سيد هاشمي، قياس الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر، مذكرة مناقشة مركزة، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، العدد رقم 41، مايو 2007.
20. سمير عماد شعبان، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز جودة تقارير الأعمال المتكاملة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة، جامعة تكريت، 2019.
21. خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011.
22. أحمد منصور يوسف منصور، القياس والافصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية وأثره في جودة التقارير المالية، بحث تكميلية استيفاء لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية، جامعة السودان، 2016.
23. فؤاد محمد حسين الحميدي، الابعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، دكتوراء فلسفة في ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2004.
24. بعبطيش شعبان، أثر التسويق بالعلاقات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الصناعية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة -، السنة الجامعية 2015-2016.
25. بن مسعود نصر الدين ، كنوش محمد ، واقع اهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة استطلاعية على احدى المؤسسات الوطنية) ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات

الملتقى الدولي الثالث حول : منظمات الاعمال والمؤسسات الاجتماعية , جامعة بشار - الجزائر ,
يومي 14 , 15 / 02 / 2012.

26. حارس كريم العاني، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الاداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، ورقة بحث في المؤتمر العلمي الرابع للريادة والابداع، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الادارية والمالية، الاردن، يومي 15-16/03/2005.
27. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتاثير الشركات على المجتمع لاتجاهات القضايا الراهنة، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004.
28. صالح مهدي محسن العامري وطاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، دار وائل، الطبعة 2، عمان الأردن، 2008.
29. مجموعة من الباحثين، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربة النظرية والممارسات التطبيقية، كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، طبعة 2019.

ب-المجلات:

1. وفاء رايس، عرض الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية الصيانة الأغواط، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (1) العدد (2)، ديسمبر 2017.
2. سفير محمد وآخرون، آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة البويرة الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2018.
3. علالي مليكة، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر، العدد 22، ديسمبر 2017.
4. ميسون عبد الله احمد الشلمة، سجي نذير احمد الصراف، المسؤولية الاجتماعية مدخل لتحقيق التميز التنظيمي (دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مستشفى السلام)، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، جامعة تكريت - كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 41، 2018.

ج-الأطروحات:

1. شرفي زكرياء، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية باستخدام طريقة التكاليف على أساس الأنشطة ABC، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015.
2. صالح خويلدات، المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

1. John Innes & Gweneth Norris, **Corporate Social Responsibility a case study guide for Management Accountants**, CIMA Publishing is an imprint of Elsevier, UK, Edition 1st, 2005.
2. Abubaker Nafes and Abdel Karim Mohammed: Corporate social responsibility and accountability as a comprehensive approach for developing reporting and disclosure practice in Jordan : Ddrasat"vol n 2.
3. Gray, Owen, and N. Launders, Corporate Social Reporting: Accounting & Accountability, Hamel Hempstead: Prentice Hall, 1992
4. Philipp Schreck, **The Business Case for Corporate Social Responsibility Understanding and Measuring Economic Impacts of Corporate Social Performance**, Physica-Verlag Heidelberg, Edition 1st, 2009

الملاحق

الملحق رقم 1: مطبوعة الاستبيان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية
تخصص محاسبة



استمارة استبيان

السادة المهنيين والأكاديميين

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد:

يسر فريق البحث أن يضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة "مدى التزام المؤسسات الجزائرية بمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية-دراسة حالة- عينة من مؤسسات جزائرية -" وذلك ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص محاسبة من جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

ونظرا لما تتمتعون به من خبرة في الموضوع فإننا نطمح إلى الوقوف على رأيكم الموضوعي في تقييم الفقرات الواردة في هذا الاستبيان.

ونحيطكم علما بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط. مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم .

نشكركم مسبقاً على تعاونكم، وتقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام.

الرجاء وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة

القسم الأول: بيانات عامة

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
3. التخصص العلمي: محاسبة ☐ مالية ☐ علوم اقتصادية ☐
4. الوظيفة: أستاذ جامعي ☐ محافظ حسابات ☐ مسير مالي ☐
5. الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

القسم الثاني : فقرات الاستبيان

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر						
1	تتحمّل المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها تجاه المجتمع وتعمل على تحقيق ذلك.					
2	تحقيق المسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسات.					
3	الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يحسن من صورة المؤسسات لدى زبائنهم ومستخدمي قوائمها المالية.					
4	يوجد لدى المؤسسات الجزائرية قوانين وأنظمة تلزمها بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي.					
5	تقدم الدولة الجزائرية تحفيزات للمؤسسات نظير جهودها في تطوير أدائها الاجتماعي.					
6	المؤسسات الجزائرية تتحمل تكاليف مسؤولياتها الاجتماعية بدون أي ضغط من الدولة أو زبائنهم.					

					تبنى المؤسسة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية برنامجا دوريا مع العاملين أو ممثليهم قصد معرفة احتياجاتهم.	7
					توفر المؤسسة خدمات إضافية للعاملين لديها مثل النقل والسكن والتأمين الصحي وخدمات بعد التقاعد.	8
المحور الثاني: القياس والإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجزائر						
					للمؤسسات الجزائرية أنظمة محاسبية تمكنها من قياس المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.	1
					تتضمن القوائم المالية للمؤسسات معلومات كافية عن مسؤولياتها الاجتماعية.	2
					تقيس المؤسسات الجزائرية مسؤوليتها الاجتماعية وفق ما تحدده الدولة في قوانينها وتنظيماتها.	3
					يوجد لدى المؤسسات الجزائرية نماذج محددة لقياس مسؤوليتها الاجتماعية والاعتراف بها.	4
					يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن القوائم المالية.	5
					يهتم محافظ الحسابات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقياسها أثناء مصادقته على القوائم المالية للمؤسسات.	6
					تدرك المؤسسة أهمية القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية.	7
					تواجه المؤسسة صعوبات عديدة في القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية.	8

**المحور الثالث: متطلبات التبنّي السليم لمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات
الجزائرية**

					1	ضرورة إصدار معايير محاسبية محلية تحدد كيفية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.
					2	إصدار تعليمات من المجلس الوطني للمحاسبة تحدد كيفية قياس المسؤولية الاجتماعية مع التحيين الدوري لها.
					3	إصدار معيار تدقيق جزائري يهتم ويعالج محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
					4	تقديم حوافز جبائية وشبه جبائية للمؤسسات نظير التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية.
					5	إعداد دورات تدريبية دولية حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية للاستفادة من تبادل الخبرات بين الدول.
					6	تمتلك المؤسسة قاعدة بيانات متطورة تركز أساساً على التكنولوجيات الحديثة.
					7	تبنى نظام معلوماتي يُحسّن الأداء ويعطي جودة عالية.
					8	تركز المؤسسة على التبنّي الصّريح لمنظومة القيم (الرواتب، الحوافز، منح وجوائز) لتحسين صورتها اجتماعيا.

الملحق رقم 2: ملاحق الدراسة الإستطلاعية للتطبيق

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.847	8

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.915	8

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.938	8

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.953	24

الملاحق الخاصة بخصائص عينة الدراسة

Statistics

		الجنس	العلمي.م	علمي.ت	الوظيفية	خبرة
N	Valid	42	42	42	42	42
	Missing	0	0	0	0	0
	Sum	51.00	79.00	68.00	83.00	75.00

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	33	78.6	78.6	78.6
	انثى	9	21.4	21.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

العلمي.م

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	14	33.3	33.3	33.3
	ماستر	22	52.4	52.4	85.7
	ماجستير	3	7.1	7.1	92.9
	كتوراه	3	7.1	7.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

علمية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسبة	22	52.4	52.4	52.4
مالية	14	33.3	33.3	85.7
محاسبة وتدقيق	6	14.3	14.3	100.0
Total	42	100.0	100.0	

الوظيفية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نجامعي استا	5	11.9	11.9	11.9
محافظ حسابات	33	78.6	78.6	90.5
مسير مالي	4	9.5	9.5	100.0
Total	42	100.0	100.0	

خبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنوات 5 أقل من	18	42.9	42.9	42.9
سنوات 10 إلى 5 ن	15	35.7	35.7	78.6
سنوات 10 أكثر من	9	21.4	21.4	100.0
Total	42	100.0	100.0	

ملاحق تحليل بنود المحور الأول

1 بعد 8 س 7 س 6 س 5 س 4 س 3 س 2 س 1 س = FREQUENCIES VARIABLES=

Statistics

	1س	2س	3س	4س	5س	6س	7س	8س
N Valid	42	42	42	42	42	42	42	42
Missing	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean	2.4524	1.6905	1.6905	2.9286	3.1190	3.1190	2.9524	2.8571
Std. Deviation	1.19353	.64347	.78050	1.17687	1.06387	1.04069	1.37845	1.29862

Frequency Table

س1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	9	21.4	21.4	21.4
	2.00	18	42.9	42.9	64.3
	3.00	4	9.5	9.5	73.8
	4.00	9	21.4	21.4	95.2
	5.00	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	16	38.1	38.1	38.1
	2.00	24	57.1	57.1	95.2
	3.00	1	2.4	2.4	97.6
	4.00	1	2.4	2.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	19	45.2	45.2	45.2
	2.00	19	45.2	45.2	90.5
	3.00	2	4.8	4.8	95.2
	4.00	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	4	9.5	9.5	9.5
	2.00	13	31.0	31.0	40.5
	3.00	12	28.6	28.6	69.0
	4.00	8	19.0	19.0	88.1
	5.00	5	11.9	11.9	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	4	9.5	9.5	9.5
	2.00	8	19.0	19.0	28.6
	3.00	10	23.8	23.8	52.4
	4.00	19	45.2	45.2	97.6
	5.00	1	2.4	2.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	4	9.5	9.5	9.5
	2.00	7	16.7	16.7	26.2
	3.00	12	28.6	28.6	54.8
	4.00	18	42.9	42.9	97.6
	5.00	1	2.4	2.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	6	14.3	14.3	14.3
	2.00	14	33.3	33.3	47.6
	3.00	6	14.3	14.3	61.9
	4.00	8	19.0	19.0	81.0
	5.00	8	19.0	19.0	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

س8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	7	16.7	16.7	16.7
	2.00	12	28.6	28.6	45.2
	3.00	8	19.0	19.0	64.3
	4.00	10	23.8	23.8	88.1
	5.00	5	11.9	11.9	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

1 بعد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.50	1	2.4	2.4	2.4
	1.63	1	2.4	2.4	4.8
	1.75	1	2.4	2.4	7.1
	1.88	3	7.1	7.1	14.3
	2.00	1	2.4	2.4	16.7
	2.13	2	4.8	4.8	21.4
	2.25	2	4.8	4.8	26.2
	2.38	6	14.3	14.3	40.5
	2.50	3	7.1	7.1	47.6
	2.75	5	11.9	11.9	59.5
	2.88	4	9.5	9.5	69.0
	3.00	4	9.5	9.5	78.6
	3.13	4	9.5	9.5	88.1
	3.25	4	9.5	9.5	97.6
	3.50	1	2.4	2.4	100.0
Total		42	100.0	100.0	

ملاحق تحليل بنود المحور الثاني

Frequencies

		Statistics							
		ش1	ش2	ش3	ش4	ش5	ش6	ش7	ش8
N	Valid	42	42	42	42	42	42	42	42
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0
	Mean	2.6190	2.8095	2.5000	2.7381	2.8571	2.3810	2.2619	2.0000
	Std. Deviation	1.14663	1.17366	1.15294	1.14890	1.04931	1.20876	1.19060	.79633

Frequency Table

ش1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	9	21.4	21.4	21.4
	2.00	11	26.2	26.2	47.6
	3.00	9	21.4	21.4	69.0
	4.00	13	31.0	31.0	100.0
Total		42	100.0	100.0	

ش2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	6	14.3	14.3	14.3
	2.00	12	28.6	28.6	42.9
	3.00	11	26.2	26.2	69.0
	4.00	10	23.8	23.8	92.9
	5.00	3	7.1	7.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ش3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	8	19.0	19.0	19.0
	2.00	18	42.9	42.9	61.9
	3.00	4	9.5	9.5	71.4
	4.00	11	26.2	26.2	97.6
	5.00	1	2.4	2.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ش4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	7	16.7	16.7	16.7
	2.00	11	26.2	26.2	42.9
	3.00	12	28.6	28.6	71.4
	4.00	10	23.8	23.8	95.2
	5.00	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ش5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	5	11.9	11.9	11.9
	2.00	10	23.8	23.8	35.7
	3.00	14	33.3	33.3	69.0
	4.00	12	28.6	28.6	97.6
	5.00	1	2.4	2.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ش6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	11	26.2	26.2	26.2
	2.00	15	35.7	35.7	61.9
	3.00	8	19.0	19.0	81.0
	4.00	5	11.9	11.9	92.9
	5.00	3	7.1	7.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ش7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	12	28.6	28.6	28.6
	2.00	17	40.5	40.5	69.0
	3.00	6	14.3	14.3	83.3
	4.00	4	9.5	9.5	92.9
	5.00	3	7.1	7.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ش8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	10	23.8	23.8	23.8
	2.00	25	59.5	59.5	83.3
	3.00	4	9.5	9.5	92.9
	4.00	3	7.1	7.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

2بعد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.13	1	2.4	2.4	2.4
	1.50	1	2.4	2.4	4.8
	1.63	3	7.1	7.1	11.9
	1.75	1	2.4	2.4	14.3
	1.88	1	2.4	2.4	16.7
	2.00	7	16.7	16.7	33.3
	2.13	2	4.8	4.8	38.1
	2.25	3	7.1	7.1	45.2
	2.38	3	7.1	7.1	52.4
	2.50	2	4.8	4.8	57.1
	2.63	2	4.8	4.8	61.9
	2.75	3	7.1	7.1	69.0
	2.88	2	4.8	4.8	73.8
	3.00	1	2.4	2.4	76.2
	3.13	2	4.8	4.8	81.0
	3.25	2	4.8	4.8	85.7
	3.38	1	2.4	2.4	88.1
	3.63	1	2.4	2.4	90.5
	3.88	3	7.1	7.1	97.6
	4.00	1	2.4	2.4	100.0
Total		42	100.0	100.0	

3بعد 8ض 7ض 6ض 5ض 4ض 3ض 2ض 1ض
 FREQUENCIES VARIABLES=
 /STATISTICS=STDDEV MEAN
 /ORDER=ANALYSIS.

ملاحق تحليل بنود المحور الثالث

Frequencies

		Statistics							
		1ض	2ض	3ض	4ض	5ض	6ض	7ض	8ض
N	Valid	42	42	42	42	42	42	42	42
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0
	Mean	1.4286	1.7143	1.7857	1.6429	1.7381	2.6667	1.9048	1.7619
	Std. Deviation	.63025	.89131	.78198	1.03173	.98920	1.33739	1.05483	.87818

Frequency Tab

ض1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	26	61.9	61.9	61.9
	2.00	15	35.7	35.7	97.6
	4.00	1	2.4	2.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ض2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	22	52.4	52.4	52.4
	2.00	12	28.6	28.6	81.0
	3.00	6	14.3	14.3	95.2
	4.00	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ض3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	18	42.9	42.9	42.9
	2.00	15	35.7	35.7	78.6
	3.00	9	21.4	21.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ض4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	25	59.5	59.5	59.5
	2.00	12	28.6	28.6	88.1
	3.00	2	4.8	4.8	92.9
	4.00	1	2.4	2.4	95.2
	5.00	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

5ض

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	20	47.6	47.6	47.6
	2.00	18	42.9	42.9	90.5
	3.00	1	2.4	2.4	92.9
	4.00	1	2.4	2.4	95.2
	5.00	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

6ض

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	10	23.8	23.8	23.8
	2.00	12	28.6	28.6	52.4
	3.00	6	14.3	14.3	66.7
	4.00	10	23.8	23.8	90.5
	5.00	4	9.5	9.5	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

7ض

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	19	45.2	45.2	45.2
	2.00	14	33.3	33.3	78.6
	3.00	3	7.1	7.1	85.7
	4.00	6	14.3	14.3	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

8ض

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	18	42.9	42.9	42.9
	2.00	20	47.6	47.6	90.5
	4.00	4	9.5	9.5	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

3 بعد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	5	11.9	11.9	11.9
	1.13	2	4.8	4.8	16.7
	1.25	1	2.4	2.4	19.0
	1.38	3	7.1	7.1	26.2
	1.50	3	7.1	7.1	33.3
	1.63	2	4.8	4.8	38.1
	1.75	6	14.3	14.3	52.4
	1.88	3	7.1	7.1	59.5
	2.00	4	9.5	9.5	69.0
	2.25	3	7.1	7.1	76.2
	2.38	1	2.4	2.4	78.6
	2.50	4	9.5	9.5	88.1
	2.63	4	9.5	9.5	97.6
	2.75	1	2.4	2.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ملاحق الفرضية الأولى

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س1	42	2.4524	1.19353	.18417
س2	42	1.6905	.64347	.09929
س3	42	1.6905	.78050	.12043
س4	42	2.9286	1.17687	.18159
س5	42	3.1190	1.06387	.16416
س6	42	3.1190	1.04069	.16058
س7	42	2.9524	1.37845	.21270
س8	42	2.8571	1.29862	.20038
1 بعد	42	2.6012	.50624	.07811

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
س1	-2.974	41	.005	-.54762	-.9195	-.1757
س2	-13.189	41	.000	-1.30952	-1.5100	-1.1090
س3	-10.873	41	.000	-1.30952	-1.5527	-1.0663
س4	-.393	41	.696	-.07143	-.4382	.2953
س5	.725	41	.472	.11905	-.2125	.4506
س6	.741	41	.463	.11905	-.2053	.4434
س7	-.224	41	.824	-.04762	-.4772	.3819
س8	-.713	41	.480	-.14286	-.5475	.2618
1بعد	-5.105	41	.000	-.39881	-.5566	-.2411

ملاحق الفرضية الثانية

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س1	42	2.6190	1.14663	.17693
س2	42	2.8095	1.17366	.18110
س3	42	2.5000	1.15294	.17790
س4	42	2.7381	1.14890	.17728
س5	42	2.8571	1.04931	.16191
س6	42	2.3810	1.20876	.18652
س7	42	2.2619	1.19060	.18371
س8	42	2.0000	.79633	.12288
2بعد	42	2.5208	.71563	.11042

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ش1	-2.153	41	.037	-.38095	-.7383	-.0236
ش2	-1.052	41	.299	-.19048	-.5562	.1753
ش3	-2.811	41	.008	-.50000	-.8593	-.1407
ش4	-1.477	41	.147	-.26190	-.6199	.0961
ش5	-.882	41	.383	-.14286	-.4698	.1841
ش6	-3.319	41	.002	-.61905	-.9957	-.2424
ش7	-4.018	41	.000	-.73810	-1.1091	-.3671
ش8	-8.138	41	.000	-1.00000	-1.2482	-.7518
بعد2	-4.339	41	.000	-.47917	-.7022	-.2562

ملاحق الفرضية الثالثة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ض1	42	1.4286	.63025	.09725
ض2	42	1.7143	.89131	.13753
ض3	42	1.7857	.78198	.12066
ض4	42	1.6429	1.03173	.15920
ض5	42	1.7381	.98920	.15264
ض6	42	2.6667	1.33739	.20636
ض7	42	1.9048	1.05483	.16276
ض8	42	1.7619	.87818	.13551
بعد3	42	1.8304	.54017	.08335

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ض1	-16.159	41	.000	-1.57143	-1.7678	-1.3750
ض2	-9.349	41	.000	-1.28571	-1.5635	-1.0080
ض3	-10.063	41	.000	-1.21429	-1.4580	-.9706
ض4	-8.525	41	.000	-1.35714	-1.6787	-1.0356
ض5	-8.267	41	.000	-1.26190	-1.5702	-.9536
ض6	-1.615	41	.114	-.33333	-.7501	.0834
ض7	-6.729	41	.000	-1.09524	-1.4239	-.7665
ض8	-9.137	41	.000	-1.23810	-1.5118	-.9644
بعد3	-14.033	41	.000	-1.16964	-1.3380	-1.0013

مخرجات برنامج SPSS

Report

بيانات شخصية س1	المحور الأول	المحور الفرعي 1	المحور الفرعي 2	المحور الفرعي 3	المحور الفرعي 4	المحور الثالث
Mean بين 29-20	4.3000	4.4400	3.8000	4.2000	4.5500	4.4400
N	10	10	10	10	10	10
Std. Deviation	.49235	.90333	.99861	.84820	.69522	.72908
Mean بين 39-30	4.2069	4.4345	3.8448	3.9741	4.3966	4.3379
N	29	29	29	29	29	29
Std. Deviation	.71182	.73108	.93401	.75103	.78353	.76177
Mean بين 49- 40	4.3095	4.4500	3.6042	3.8958	4.2083	4.4500
N	12	12	12	12	12	12
Std. Deviation	.89284	.85759	1.31624	1.02502	1.19103	1.07577
Mean Total	4.2493	4.4392	3.7794	4.0000	4.3824	4.3843
N	51	51	51	51	51	51
Std. Deviation	.71076	.77976	1.02913	.82916	.86941	.82350

Report

بيانات شخصية س2	المحور الأول	المحور الفرعي 1	المحور الفرعي 2	المحور الفرعي 3	المحور الفرعي 4	المحور الثالث
Mean ثانوي	4.4286	5.0000	3.3333	4.0833	4.4167	4.2000
N	3	3	3	3	3	3
Std. Deviation	.75593	0.00000	1.52753	1.01036	1.01036	1.05830
Mean جامعي	4.2381	4.4042	3.8073	3.9948	4.3802	4.3958
N	48	48	48	48	48	48
Std. Deviation	.71479	.79089	1.00694	.82914	.87213	.81943
Mean Total	4.2493	4.4392	3.7794	4.0000	4.3824	4.3843
N	51	51	51	51	51	51
Std. Deviation	.71076	.77976	1.02913	.82916	.86941	.82350

Report

المحور الأول	المحور الفرعي 1	المحور الفرعي 2	المحور الفرعي 3	المحور الفرعي 4	المحور الثالث	بيانات شخصية س3
4.2444	4.3158	3.7500	3.8553	4.3092	4.3158	Mean اطر
38	38	38	38	38	38	N
.77603	.84166	1.05587	.86920	.95584	.85820	Std. Deviation
4.2679	4.9000	4.0938	4.3750	4.8750	4.8000	Mean عون تحكم
8	8	8	8	8	8	N
.49155	.18516	.99944	.56695	.23146	.30237	Std. Deviation
4.2571	4.6400	3.5000	4.5000	4.1500	4.2400	Mean تنفيذي
5	5	5	5	5	5	N
.56605	.60663	.93541	.50000	.54772	1.04307	Std. Deviation
4.2493	4.4392	3.7794	4.0000	4.3824	4.3843	Mean Total
51	51	51	51	51	51	N
.71076	.77976	1.02913	.82916	.86941	.82350	Std. Deviation

Report

المحور الأول	المحور الفرعي 1	المحور الفرعي 2	المحور الفرعي 3	المحور الفرعي 4	المحور الثالث	بيانات شخصية س4
3.7429	4.4400	3.3000	4.2000	4.6000	4.4000	Mean أقل من ستة
5	5	5	5	5	5	N
.46730	.74027	.73739	.44721	.37914	.84853	Std. Deviation
4.5816	4.5714	4.0536	3.9286	4.4821	4.5571	Mean بين 5-1
14	14	14	14	14	14	N
.37364	.77997	.99120	1.02577	.85183	.68468	Std. Deviation
4.1039	4.3364	3.7386	4.0568	4.2159	4.2364	Mean بين 10-6
22	22	22	22	22	22	N
.70839	.77922	.94326	.63119	.95835	.73455	Std. Deviation
4.3571	4.4800	3.7250	3.8750	4.5000	4.4600	Mean أكثر من 10
10	10	10	10	10	10	N
.97880	.88544	1.37664	1.10711	.90523	1.18528	Std. Deviation
4.2493	4.4392	3.7794	4.0000	4.3824	4.3843	Mean Total
51	51	51	51	51	51	N
.71076	.77976	1.02913	.82916	.86941	.82350	Std. Deviation

الدراسة الاحتمالية للفروق لمختلف متغيرات الدراسة:

Test Statistics^{a,b}

المحور الأول	المحور الفرعي 1	المحور الفرعي 2	المحور الفرعي 3	المحور الفرعي 4	المحور الثالث	
.767	.515	.194	1.171	.161	1.577	Chi-Square
2	2	2	2	2	2	Df
.682	.773	.907	.557	.923	.455	Asymp. Sig.

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: بيانات_شخصية_س1

Test Statistics^{a,b}

المحور الأول	المحور الفرعي 1	المحور الفرعي 2	المحور الفرعي 3	المحور الفرعي 4	المحور الثالث	
.319	2.615	.420	.033	.057	.218	Chi-Square
1	1	1	1	1	1	Df
.572	.106	.517	.855	.811	.640	Asymp. Sig.

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: بيانات_شخصية_س2

Test Statistics^{a,b}

المحور الأول	المحور الفرعي 1	المحور الفرعي 2	المحور الفرعي 3	المحور الفرعي 4	المحور الثالث	
.091	3.949	1.156	4.510	4.503	2.050	Chi-Square
2	2	2	2	2	2	Df
.956	.139	.561	.105	.105	.359	Asymp. Sig.

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: بيانات_شخصية_س3

Test Statistics^{a,b}

المحور الأول	المحور الفرعي 1	المحور الفرعي 2	المحور الفرعي 3	المحور الفرعي 4	المحور الثالث	
10.367	2.602	2.585	.246	2.120	5.474	Chi-Square
3	3	3	3	3	3	Df
.016	.457	.460	.970	.548	.140	Asymp. Sig.

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: بيانات_شخصية_س4